العوامل المؤثرة في تكافؤ توزيع الدخل
(دراسة عن الكويت)

[redacted]

مقدمة

يراعى في التخطيط الحديث ان يكون معدل النمو الحقيقي للناتج القومي الاجمالي اقل او على الاقل مساو المعدلات النمو في دخول الـ ٤٠٪ الافقر من الشعب ، السبب في ذلك هو محاولة الا يكون النمو أو التنمية على حساب الطبقات الدنيا في المجتمع تحاشيا لما يخلقه ذلك من مشاكل .

وقد مرت الكويت منذ بداية عصر النفط بمرحلة نمو ، او كما قد يجادل البعض تنمية سريعة ونسبيا طويلة فكيف اثرت في طبيعة توزيع الدخل ، وما هي انعكاساتها ؟ . في محاولة اولى للبحث في توزيع الدخل في الكويت على طريقة ما يسمى **بمنحنى لورنس** Lorenze Curve **ومؤشر جني** Gini coeffeicient كانت ندرة البيانات وعدم جودتها العقبة الرئيسية للبحث والباحث ، وبالرغم من ذلك فقد كان بالامكان حساب مؤشر جني لتوزيع الدخل لسنة ١٩٧٢ / ٧٣ **الذي وجد في** معدلات عالية نسبيا (٤٧و) مما يعكس صورة غير عادلة لتوزيع الكويت .

ويكتسب توزيع الدخل في الكويت اهميته من عناصر عديدة اهمها :

١ ــ ان الكويت كيان اقتصادي صغير سواء تم تعريفه جغرافيا او بشريا وكذلك هو متجانس اجتماعيا مما يضاعف ردود فعل المشاكل .

٢ ــ ان مستوى الرفاهية للفرد يعتمد على دخله الحالي (كمؤشر) وفي نفس الوقت على توقعه لمستوى دخله في المستقبل وهذا الاخير غير واضح لذوي الدخول الثابتة والمتدنية (١) .

---

* ــ يعمل باحثا اقتصاديا ببنك الكويت المركزي منذ سنة ١٩٦٩ حتى الان ــ وهو عضو بمجلس ادارة البنك الصناعي .

ــ حصل على بكالوريوس الاقتصاد والعلوم السياسية من جامعة الاسكندرية سنة ١٩٦٩ .

ــ سافر في بعثة دراسية الى الولايات المتحدة الامريكية حيث تخصص في الاقتصاد القياسي من ٧٣ ــ ٧٦ .

٣ ــ أن العرض لهذه المشكلة وأثرها يحسب بصورة نسبية ، فبالرغم من أن الكويت تعتبر الاغنى اذا ما أعتبر متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي في فترة معينة مؤشرا صحيحا ، الا ان عدم التكافيء في توزيع الدخل لا زال يعتبر مشكلة رئيسية . فاذا ما قمنا نظريا بتقسيم المجتمع الى فئتي دخل وسميناهما بالفئة (أ) (ذوي الدخول العالية) والفئة (ب*) (ذوي الدخول المتوسطة والدنيا) واذا ما زادت دخول وثروات الفئة (أ) بمعدلات كبيرة بينما ظلت دخول الفئة (ب) بدون تغيير أو زادت بمعدلات أقل ، فان شعور الفئة ب سيكون أسوأ مما كانت عليه سابقا . مثل هذا الشعور يعود الى تدني وضعهم النسبي وليس المطلق مقارنة بالفئة أ (٢) .

٤ ــ ان عامل الوقت مهم فاستمرار ظروف الفترة الحالية أمر مشكوك فيه حتى مع الكثير من التنازلات .

وتبعا لذلك فان الدراسة تتكون من ثلاثة أجزاء. الجزء الاول عبارة عن محاولة لحصر العوامل التي كان من المفروض أن يبقي مؤشر جني للكويت منخفضا ، يتبعها محاولة لرسم وحساب منحنى لورنس ومؤشر جني الفعلي . في الجزء الثاني، سنحاول استعراض وملاحقة اثر العوامل التي اثرت سلبا وحدت من فعالية العوامل الايجابية ، والتي ساعدت في الوصول الى الاتجاه الحالي لتوزيع الدخل . للقيام بهذه المهمة سوف نقوم بمحاولة حصر العناصر المؤثرة في التغير في مؤشر الدخل نظريا واختبارها من واقع الاقتصاد المحلي .

وستأخذ بالاعتبار عوامل مثل التي تعود الى التفاوت في صفات البشر او البناء الهيكلي الاجتماعي والاقتصادي كالتركيز او عدم حياد مؤسسات الاقراض او العوامل التي تعود الى انحياز السياسات المتبعة كسياسات الانفاق العام والضرائب (٣) . وفي الفصل الاخير من هذا الجزء سوف نقوم بمحاوله تحديد الاتجاه لتوزيع الدخل ما بعد سنة ٧٣/١٩٧٢ وذلك باستخدام بعض المؤشرات البديلة . في الجزء الثالث والاخير (الخلاصة) سوف نقوم بالخوض في ملابسات وتكاليف المشكلة في المدى الطويل مع الاخذ في الاعتبار كل الظروف الخاصة والمميزة للاقتصاد الكويتي .

---

* يمكن اعتبار ذوي الدخول المنتظمة والثابتة كأصحاب الرواتب والاجور من الفئة (ب) وأصحاب الدخول غير المنتظمة والعالية من الفئة (أ) .

« بعد طول تفاس ... [illegible] ق ... المساواة في توزيع الدخل هو المساحة الواقعة بين منحنى لورنس وخط الـ ٤٥° او ما يدعى عادة بمؤشر جني » . (٤)

لذلك ، في جهودنا لقياس حالة توزيع الدخل في الكويت لا مناص من حساب منحنى لورنس ومؤشر جني .

من الناحية النظرية هنالك اعتقاد سائد بأن المراحل الاولى من النمو لا بد من أن يصاحبها — حتى نقطة محدودة — تردي في توزيع الدخل . فمثلا يقول برى في هذا الخصوص .

« كثيرا ما قيل ان كولومبيا شأنها في ذلك شأن الكثير من الدول النامية قد تميز نموها في الاونة الاخيرة بتردى توزيع الدخول وبثبات او هبوط في دخول اصحاب الدخول المتدنية من العمال وبانتشار الاحياء الفقيرة المكتظة بالسكان الذين اضطروا لهجرة القطاعات الزراعية التقليدية الراكدة او تلك التي استدعى تطويرها واستعمال التقنية الى استبدال العنصر البشري كما تميز ايضا بالنمو السكاني السريع الذي يفاقم من مشكلة فائض العمالة ... وهلم جرا .

وهذه المخاوف يعززها الاعتقاد السائد ان مراحل النمو التي مرت بها الدول النامية قد اتسمت بتردي توزيع الدخول قبل المرحلة اللاحقة من التحسن الذي صاحب فترة الاقتراب من النضج الاقتصادي » . (٥)

نظريا هناك بالفعل اعتقاد سائد بأن المراحل الاولى من النمو لا بد وأن يصاحبها تردى في توزيع الدخل حتى نقطة محددة . ولكن بالرغم من أن هذا الاعتقاد له ما يبرره حيث أن معظم الدول النامية قد مرت بظروف شبيهة الا ان هناك كذلك استثناءات (٦) . على أي الاحوال فالكويت تعتبر حالة خاصة في هذا المجال . هي كذلك لكونها تختلف في ظروفها عن معظم الدول النامية فلا يوجد هناك مشاكل الريف والمدن وما تخلقه من مشاكل القطاعات التقليدية الراكدة والقطاعات الحديثة التقنية . لقد بدأت الكويت في سنة ١٩٤٦ بمعامل توزيع دخل منخفض حيث صاحب اكتشاف النفط تحول لقوى العمل من الانشطة التقليدية (٧) الى الوظائف الحكومية وكانت جميعها تعتبر انشطة حديثة .

اضافة الى ذلك ، فان الكويت لم تمر بمراحل تنمية حقيقية ادت الى حدوث اختناقات في جانب العرض لبعض الموارد مما يؤدي بدوره الى بروز مشكلة التردي لتوزيع الدخل المصاحبة للنمو كما يصورها ارثر لويس (٨) .

ان العامل الرئيسي للنمو في الكويت هو عمليات الحكومة والتي كانت ولا تزال ممكنة بسبب الزيادة المضطردة في ايرادات النفط . هذه الزيادات هي

نتيجة اما لزيادة الاسعار المعلنة للنفط او زيادة في انتاج النفط واما خليط منهما مجتمعان . فعلى سبيل المثال وفي سنة ٧٤/١٩٧٣ أي بعد ٢٨ سنة من تصدير اول شحنة من النفط في سنة ١٩٤٦ لا زالت صادرات النفط الخام تحتل الصدارة في تكوين الناتج القومي الاجمالي للكويت . لقد شكلت المناجم والمحاجر ٦٩٪ من الاجمالي ، بينما انصبة انشطة مثل الزراعة والصيد ، الصناعات التحويلية ، التشييد ، وتجارة الجملة والتجزئة كانت ٢٪ ، ٤٪ ، ٥٪ و ١٪ على التوالي . أما النسبة المتبقية والتي تشكل حوالي ١٩٪ فيمكن نسبتها الى قطاع الخدمات الخاصة والعامة . (٩)

طبقا لجوستاف رانيس (١٠) « ليس بالضروري أن تتردى الاحوال قبل أن يقدر لها بأن تصبح افضل » . وما عناه هنا انه ليس بالضرورة ان يزيد مؤشر جني أو بمعنى اخر أن يسوء توزيع الدخل حتى في المراحل الاولى والسريعة من النمو . وكأمثلة على ما يقول ذكر كلا من كوريا الجنوبية والصين الوطنية حيث صاحب المراحل الاولى لنموهما السريع تحسن في توزيع الدخل .

طبقا ليوركات (١١) ، فان توزيع الدخل في الدول التي يفوق بها معدل الناتج المحلي الاجمالي للفرد ٥٠٠ دولار امريكي افضل من الدول التي بها نصيب الفرد أقل من هذا المعدل ويتحسن بارتفاعه بعد هذا المعدل ، وفي الكويت فاق نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي هذا المعدل منذ الخمسينات ، أضف الى ذلك انه الاعلى في العالم حاليا . هذه الخاصية تميز الكويت عن ما عداها من الدول النامية غير النفطية .

أخيرا اقتصاد الكويت ذو طبيعة مختلطة فالحكومة تملك فيه معظم الادوات الرئيسية للانتاج نتيجة لملكيتها المطلقة لقطاع النفط ، كذلك هناك القطاع المشترك والتي تملك الحكومة فيه حصة كبيرة . هذه الخاصية ايضا تميز الكويت عن ما عداها فهي من جانب تؤثر سلبا في النمو غير المحدد للملكية الفردية ، وهي من جانب اخر تعطى الحكومة وزنا كبيرا للتأثير في توزيع الدخل اذا ما روعيت في تبني سياسات في هذا المجال .

العناصر المذكورة أعلاه تجعلنا نعتقد بأن مؤشر جني للكويت كان من المفروض أن يكون مثل مؤشرات الدول المتقدمة وربما شبيه بأفضلها . بأسلوب اخر فان هذه العجالة الموجزة تخلق لدينا اعتقادا بأنه من المفروض أن يكون توزيع الدخل في الكويت جيدا ويتحسن بمرور الوقت . لاختبار مدى صحة هذه الخلاصة لا بد لنا أن نقوم بحساب هذا المؤشر ، ولحساب هذا المؤشر قمنا

بترتيب البيانات كما في جدول رقم (١) للبيانات الوحيدة المتوفرة لدينا والخاصة بسنة ٧٣/١٩٧٢ . وكنتيجة منحني لورنس كما يظهر في الرسم رقم (١) .

الخطوة الاخيرة في هذا العدد هي حساب مؤشر جني والذي يـــوازي ضعف المساحة ما بين خط الـ ٤٥ ومنحنى لورنس في الرسم البياني رقم (١) . هذا المؤشر يمكن حسابه بيانيا من الرسم او رياضيا ، واحدى الطرق لحسابه رياضيات طبقا لـ شيل جين (١٢) باستخدام الدالة الرياضية المقترحة مـــن كاكواني وبودر فهما يقترحان معادلة منحني لورنس كالاتي :

جدول رقم (١) (١٣)

الاسر حســـب فئـــات الدخل

الدخل الشهري للاســـرة	الاسـرة في الفئة / نصيبهم من الدخل			
(د . ك)	٪	٪	F	F1
اقل من ٥٠	٥ر٤	٠ر٨	٥ر٤	٠ر٨
٥٠ — ٦٩	٥ر٧	١ر٣	١١ر١	٢ر١
٧٠ — ٩٩	١٠ر٣	٣ر٢	٢١ر٤	٥ر٣
١٠٠ — ١٤٩	١٧ر٩	٨ر٤	٣٩ر٣	١٣ر٧
١٥٠ — ١٩٩	١٧ر٢	١١ر٣	٥٦ر٥	٢٥ر٠
٢٠٠ — ٢٤٩	١١ر٣	٩ر٤	٦٧ر٨	٣٤ر٤
٢٥٠ — ٢٩٩	٨ر٤	٨ر٥	٧٦ر٢	٤٢ر٩
٣٠٠ — ٣٩٩	٩ر٠	١١ر٧	٨٥ر٢	٥٤ر٦
٤٠٠ — ٥٩٩	٨ر٥	١٥ر٢	٩٣ر٧	٦٩ر٨
٦٠٠ — ٩٩٩	٣ر٩	١٠ر٠	٩٧ر٣	٧٩ر٨
١٠٠٠ +	٢ر٧	٢٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠

رسم بياني رقم (٢)

منحنى لورنس للكـــويت (١٩٧٢ / ٧٣)

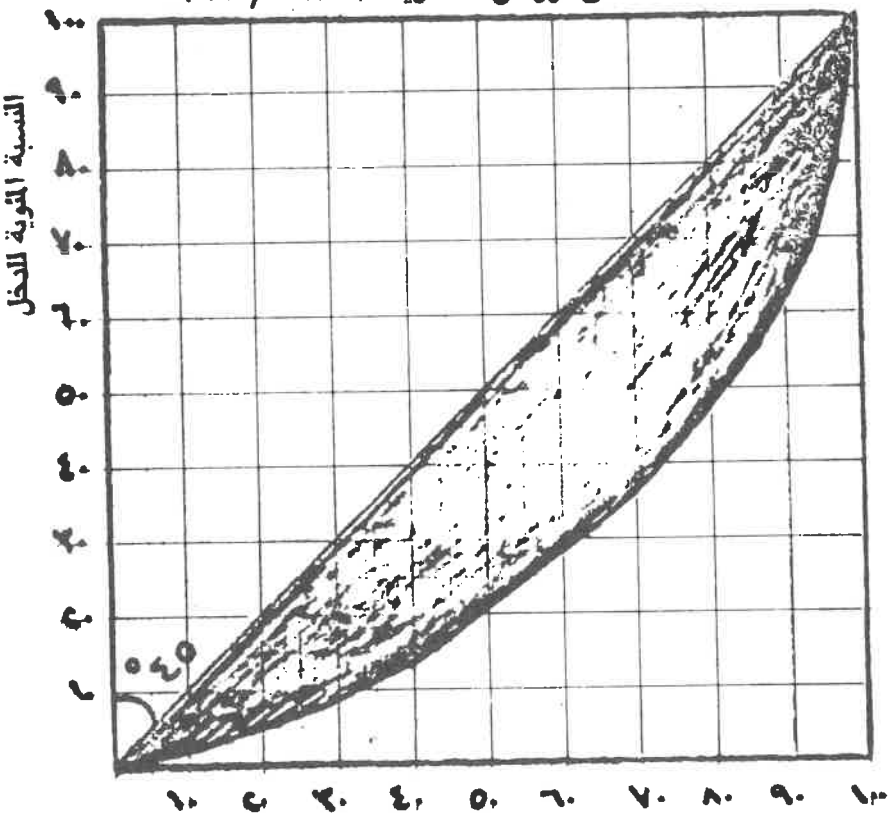

هناك حالتان نظريتان لمنحني لورنس . الحالة الاولى عنـــدما تتساوى النسبة المئوية للسكان مع النسبة المئوية للدخل أي أن يكون نصيب كل ٥٪ من السكان مثلا ٥٪ من الدخل وفي هذه الحالة ينطبق منحني لورنس على خط الـ ٤٥ أي أن يكون هناك تساو تام في توزيع الدخل ولكنهـــا عمليـــا لم تحدث . الحالة الثانية هي أن يكون نصيب كل السكان عدا جزء بسيط جدا من الواحد بالمائة (١٠٠٠٠٠٠٠٠ر ٪) مساويا للصفر وان يكون الدخل بالكامل ملكـــا لهذه النسبة الضئيلة وينطبق منحني لورنس تقريبا على الاحداثي الافقـــي والاحداثي الراسي (وهذا لا يحدث ايضا) . وبما أن مؤشر جني أو مؤشر توزيع الدخل هو حساب للمساحة ما بين خط الـ ٤٥ ومنحني لورنس ، اذن لا بد وان ينحصر في الاحوال العادية ما بين الصفر والواحد الصحيح . يسوء توزيع الدخل بارتفاعه ويتحسن بانخفاضه (١ > مؤشر جني > صفر) .

$a > 0 \quad \alpha > 0 \quad \text{and} \quad \beta > 0$

where $\pi = (F - F_1)\sqrt{2}$ and $\pi = (F + F_1)\sqrt{2}$

حيث F = الاجمالي المجمع للنسب المئوية للسكان

" " " " " = F_1 للدخـــل

وباستخدام مايسمى بالاقتصاد القياسي بالتحليل الانحداري

(Regression Analysis) سوف نتمكن من معرفة قيم المعامـــلات

الثلاثة الثابتة المجهولة في المعادلة (a, α, β) وحيـــث

$$* \quad G = 2\int_0^{\sqrt{2}} a\,\pi^{\alpha}(\sqrt{2} - \pi)^{\beta}\,d\pi \qquad \text{Hence}$$

$$= 2a\,(\sqrt{2})^{1+\alpha+\beta}\,B(1+\alpha,\ 1+\beta)$$

$$= e^{-.85758}\,(2)\,(\sqrt{2})^{1+.89+.78}\,B(1+.89, 1+.78) \quad -14$$

$$= .42\,(2)\,(\sqrt{2})^{1+.89+.78}\,B(1.89,\ 1.78)$$

$$= .84 \times (2.53)\,B(1.89,\ 1.78)$$

وبالامكان حل دالة B باستخدام دالة Γ حيـــث

$$B(x,y) = \frac{\Gamma(x)\,\Gamma(y)}{\Gamma(x+y)}$$

Where $x = 1 + \alpha$

$y = 1 + \beta$

and $\Gamma(\alpha + 1) = \alpha\Gamma(\alpha)$

hence

$$B(x, y) = \frac{\Gamma(1.89)\,\Gamma(1.78)}{\Gamma(1.89 + 1.78)} = \frac{\Gamma(1.89)\,\Gamma(1.78)}{\Gamma(3.67)}$$

$$= \frac{\Gamma(1.89)\,\Gamma(1.78)}{2.67 \times 1.67\,\Gamma(1.67)} \qquad \frac{(.95837)(.92622)}{2.67 \times 1.67 (.90329)}$$

$$= \frac{.89}{4.03} = .2208436$$

$* *$

$$G = .84 \quad 2.53 \times .220836 \quad - 46.93$$

---

* G هي مؤشر جنـــي .

** مؤشر توزيع الدخل بين الكويتيين فقط من السكان أعلى من ذلك أي أكثر سوءا .

وهو تقريبا مساو لما يمكن حسابه بيانيا من الرسم . وفي خطوة اخيرة في هذا الجزء سوف نقوم بمقارنة مؤشر توزيع الدخل في الكويت بالمؤشر في عدد من الدول النامية والمتقدمة كما يظهر في جدول رقم (٢) .

جـــدول رقم (٢) ١٥

التوزيع النسبي للسكان والدخول ومؤشر جني في عدد من الـــدول الناميـــــة والمتقدمـــة

	صفر—٢٠٪	صفر—٦٠٪	٥٪ الاعلى	مؤشر جني
الـــدول الناميـــة :				
الهند (١٩٦٧ — ٦٨)	٤ر٨	٢٦ر٠	٢٥ر٠	٤٧ر٠
سيرلينكا (١٩٦٩ — ٧٠)	٧ر٢	٣٤ر١	١٩ر٠	٣٧ر٠
كينيـــا (١٩٦٩)	٣ر٨	١٨ر٥	٤٤ر٣	٦١ر٠
المكسيك (١٩٦٩)	٤ر٠	٢٠ر٠	٣٦ر٠	٥٧ر٠
كولومبيا (١٩٦٤)	٣ر٦	٢١ر٩	٤٦ر٠	٨٥ر٠
السلفادور (١٩٦٤)	٣ر٦	٢٦ر٥	٢٠ر٠	٤٦ر٠
غواتيمالا (١٩٤٧—٤٨)	غ٠م	٢٨ر٨	٣٤ر٥	٤٦ر٠
بربادوس (١٩٦٩—٧٠)	٦ر٩	٣٤ر٩	٢٠ر٣	٣٦ر٠
الدول المتقدمـــة :				
بريطانيا (١٩٦٨)	٦ر٠	٣٧ر٠	١٥ر٠	٣٣ر٠
المانيا الغربية (١٩٦٤)	٥ر٣	٢٩ر١	٣٣ر٧	٤٦ر٠
هولندا (١٩٦٧)	٤ر٣	٣٢ر٠	٢٩ر٦*	٣٩ر٠
ايطاليا (١٩٦٩)	٥ر٤	٣٢ر٣	٢٩ر٨*	٣٩ر٠
الدنمارك (١٩٦٦)	٥ر٤	٣٣ر٩	٢٥ر٨*	٣٥ر٠
السويد (١٩٦٣)	٤ر٤	٣١ر٤	١٧ر٦	٤٠ر٠
الولايات المتحدة (١٩٦٦)	٤ر٠	٣٢ر٠	١٩ر٠	٤٠ر٠
	صفر—٢١ر٤	٠ —٦٧ر٩	٦ر٣ الاعلى	
الكويت (١٩٧٢/٧٣)	٥ر٣	٣٤ر٤	٣٠ر٢	٤٧ر٠

* ١٠٪ اعلى .

الجـــزء الثاني

العناصر المؤثرة في عدم التكافؤ في توزيع الدخل في الكويت :

العوامل التي تعود الى خصائص العنصر البشري :

طبقا لـ ج . بالولسون « أن الطفرة من القديم الى الحديث كبيرة جـــدا

لدرجة أن قليلا من الناس يستطيعون تخطيها . وهؤلاء هم المهيئون من خلال التعليم والسفر والمهنة للتجاوب مع متطلبات العمل في المجتمعات الحديثة » . (١٦)

يمكن تقسيم المجتمع الكويتي في فترة ما قبل النفط الى فئتين الفئة الاولى كانت تتكون من ملاك السفن والذين كانوا في معظمهم تجارا وفي نفس الوقت يقومون بدور المقرضين لصغار الملاك . الفئة الثانية وتتكون في معظمها من طبقة البحارة او اصحاب الدخول المتدنية والتي لا تتصف بالاستقرار . كنتيجة للتحول الذي اعقب اكتشاف النفط من التقليدي البدائي الى الحديث ، حصل تحول جوهري في طبيعة الاعمال لكل من الفئتين ادى الى اناطة اعمال وادوار جديدة بهم . على الاقل في المراحل الاولى لتصدير شحنات النفط ، تحولان رئيسيان اثرا في صورة توزيع الدخول يمكن أن نصنفهم تحت العوامل التي تعود الى التفاوت في مقدرة البشر او الخصائص المميزة لهم في ذلك الوقت .

أولا : كنتيجة للزيادة الكبيرة للقوة الشرائية في سوق الكويت المفتوح ، فان شركات اجنبية عديدة وجدت الحافز لترويج منتجاتها فيه وطبقا للتشريعات الكويتية لا بد لهذه الشركات من التعامل في السوق المحلية عن طريق وكيل كويتي . لذلك ، من المنطقي أن نفترض أن من سيقوم بالاتصال وتفهم عمل هذه الشركات هم الناس الاكثر تعليما ، خبرة ونفوذا . من جانب اخر فمن المنطقي أيضا أن نفترض انه من صالح الشركات الاجنبية أن تتعامل مع هذه النوعيات . كنتيجة ، نفس الفئة القائدة (أو الفئة ا) في مجتمع ما قبل النفط كانت السباقة في الحصول على هذه الفرص . الفئة ب كانت راضية بما حصلت عليه من وظائف في قطاعي النفط والحكومة تعتبر مترفة ومستقرة وذات مردود مادي أكبر .

البيانات الواردة في جدول ٣ تبين نتيجة هذا التوجه والذي ادى الى تركيز شديد في سوق الجملة .

جدول رقم ٣ يوضح أن ٤ر٨٪ من الوكلاء لها ٩ر٣٧ من اجمالي الوكالات . ونسبة التركيز هذه ستكون اكبر من ذلك لو اخذنا في الحسبان نصيب هذه الوكالات من مبيعات السوق ولكن بيانات كتلك غير متوفره . على أي الاحوال ، انه لمن المنطقي ان نفترض ان كبرى الشركات المعروفة ذات النصيب الاوفر من مبيعات السوق تفضل الكبار المعروفين وكلاء لها والعكس صحيح .

انه لمن الاهمية بمكان أن ننوه الى أن الكويت تستورد معظم حاجياتها من الاسواق الخارجية . وحيث أن قائمة الواردات من حيث الكم والقيمة هي دالة مباشرة في ايرادات النفط التي تتزايد بشكل كبير منذ سنة ١٩٤٦ . فإننا

نستطيع القول بأن مجموعة من الفئة أ والمتورطه في انشطه الاستيراد والتصدير قد زادت دخولها بشكل كبير بالتبعية . هذه العلاقة الطردية الموجبة بين دخول الفئة أ والواردات تأتي من (أ) العمولات التي تعود اليهم من بيع منتجات الشركات الاجنبية (ب) امكانيه استخدام قوتهم الاحتكارية للتاثير في الاسعار محليا . والسؤال هل الفئة القائدة الان هي ذاتها التي كانت في حقبة ما قبل النفط ؟ والجواب نعم هي كذلك في معظمها فالناس في الكويت معروفون بالاسم ولكن هذا لا يمنع وجود بعض الاستثناءات . (١٧)

ثانيا : منذ سنة ١٩٤٦ بدىء في انشاء الادارة الحكومية ، لذلك كانت الحاجة ماسة للقياديين الاداريين وكذلك للموظفين العاديين والعمال والطلب على الوظائف العادية تمت تغطيته بالعرض المقابل من الفئة ب في ذلك الوقت ، أما الوظائف القيادية فقد كانت تحتاج الاكثر تعليما ونفوذا .... الخ

جـــدول رقم ٣

التركيز في سوق الجملة

الارقـــام	الوكـــلاء * بالرمـــوز	عدد الوكالات الخاصة بهم	نسبتها الى جميع الشركات
١	أ	١٤٧	٦ر٦٢
٢	ب	١١٢	٥ر٠٤
٣	ج	٨٠	٣ر٦٠
٤	د	٧٨	٣ر٥١
٥	هـ	٥٥	٢ر٢٨
٦	و	٥٣	٢ر٣٩
٧	ز	٥٠	٢ر٢٥
٨	ح	٤٥	٢ر٠٣
٩	ط	٤١	١ر٨٥
١٠	ك	٤٠	١ر٨٠
١١	ل	٣٩	١ر٧٦
١٢	م	٣٦	١ر٦٢
١٣	و	٣٥	١ر٥٨
١٤	ن	٣٥	١ر٥٨
٤ر٨٠	١٤	٨٤٦	٣٧ر٩١

وزارة التجارة ، غير منشور ، (١٩٧٢) ـــ تجميع شخصي .

* الرمز قد يعني شخصا بذاته او شخصا وشركاءه او اولاده

وهذه كانت صفات الفئة ا ، هذه الفرص قد اتاحت للفئة ا أن تكون على علم مسبق لتوجهات السياسة الانفاقية والضريبية الحكومية وكذلك التأثير فيها مما سنتطرق له في الفقرة القادمة .

عوامل تعود الى السياسات المتبعة :

تحيز النفقات الحكومية : بيان مدى اهمية الانفاق الحكومي في البداية سيساعدنا على تصور مدى تأثير انحيازه .

يقول ابراهيم عبدالله « تشكل العمليات والمصروفات الحكومية العامل المحدد الرئيسي الذي يولد معظم النشاطات الحكومية في البلد عدا انتاج النفط . ففي الكويت وابو ظبي والى درجة اقل في المملكة العربية السعودية ترتبط العمالة بشكل كبير بصور مباشرة او غير مباشرة بالانفاق الحكومي . ففي الكويت هناك اكثر من ثلث مجموع القوى العاملة تعمل مباشرة لدى الحكومة كما ان التقديرات تشير الى ان حوالي ٩٠٪ من اجمالي العاملين يدينون بوظائفهم بصورة مباشرة او غير مباشرة الى الحكومة . (١٨)

يضيف رياض الشيخ « أن التفضيل المعطي للوظيفة الحكومية من جانب الاكثرية العظمى من المواطنين الاصليين (٧٥٪) والاعراض عن القطاع الخاص (يوظف ١٦٪ منهم) حيث تتوافر عوامل الانتاجية والاربحية كل ذلك يعكس المدى الذي يؤثر فيه عامل الدعم على توزيع الدخل بين مختلف فئات القطاع الاهلي . هذا وتفسر الاثار المترتبة على هذا العامل في الاقتصاد الوطني بالنسبة العالية من مجموع القوى العاملة الموظفة في القطاع العام (٧٥٪ من الكويتيين ، ٢٨٪ من غير الكويتيين و ٤٠ر٤٪ من المجموع) . الامر الذي يوضح عدم اختلاف تلك النسبة عن النسبة الموظفة في القطاع الخاص » . (١٩)

الوظيفة الرئيسية للميزانية العامة في كل الدول هي محاولة التوزيع الامثل للموارد على حسب احتياجات العامة . لتحقيق هذه الطبيعة التوزيعية ، فان استخدام الضرائب كأداة يعتبر اساسيا . في الكويت وعلى الاقل في الفترات السابقة وفي غياب مشاكل بعض الموازين كالعمالة والاسعار وميزان المدفوعات وفي غياب خطط طموحة للتنمية ، نفترض بأن احدى الوظائف الاساسية للسياسات الحكومية الانفاقية هي اعادة توزيع الدخل من الحكومة الى العامة بشكل يتسم بالعدالة . هل هذا هو ما حدث ؟ .

الواقع ان الوظيفة التوزيعية في جانب الانفاق العام بمفهومها السابق قد حدثت ولكنها كذلك ساعدت في زيادة الهوة في الدخول بين الفئة ا والفئة ب لنفهم فحوى هذه الخلاصة دعنا نشرح بايجاز القنوات التي يصب من خلالها

الانفاق لنستخلص مدى قوة العلاقة الطردية بينها وبين دخل فئات المجتمع .

الانفاق العام في الكويت اذا اخذناه بالتعريف الذي تتبناه وزارة المالية ينقسم الى خمسة أبواب . الباب الاول او الرواتب والاجور ، باب المصروفات العامة ، باب مصروفات الانشاءات ، الاستملاكات والمصروفات غير المبوبة والمدفوعات التحويلية . باستثناء الباب الاخير جميع الابواب تعتبر انفاقا داخليا ذا تأثير مباشر على دخول الفئتين .

١ — الرواتب والاجور : خلال السنوات المالية ٦٥/١٩٦٤ — ٧٦/١٩٧٥ قدر المصروف على هذا الباب بـ ٣٢ر٠٨٪ من اجمالي الانفاق العام وحوالي ٤٥ر٩٩٪ من اجمالي الانفاق الداخلي . هذه النسبة العالية كانت لتغطية أجور ورواتب حوالي ٤٠٪ من اجمالي القوى العاملة (وقد تكون النسبتان اكبر من ذلك لو أخذ في الاعتبار الوظائف العسكرية) (٢٠) المصروف على هذا الباب بالاضافة الى الرواتب والاجور في القطاع الخاص يمثل مورد الدخل الاساسي للفئة ب . متوسط الاجر الشهري في القطاع الحكومي كان ١١٧ دينارا في سنة ١٩٧٢ بينما كان حوالي ٧١ دينارا في القطاع الخاص لنفس السنة . ولكي نؤكد على الطبيعة التوزيعية للميزانية العامة نجد انه بينما متوسط الاجر الشهري للمتخصصين والحرفيين وحاملي المؤهلات العلمية أعلى بقليل في القطاع الخاص ، (١٦٠ د.ك. للحكومة و ١٦١ د.ك. للقطاع الخاص) يفوق متوسط الاجر الشهري لموظفين والعمال العاديين في القطاع الحكومي شبيهة في القطاع الخاص بهامش كبير علما بأن نسبة الذين لا يعرفون القراءة والكتابة والذين فقط يعرفون كيف يقرأون ويكتبون قد بلغت حوالي ٦٠٪ في القطاع الحكومي . ٢١

طبقا لما ورد عاليه ، فالرواتب والاجور تعتبر ذات علاقة موجبة وقوية بدخول الفئة ب ، في الحقيقة هي تعتبر الاهم في هذا المجال . من جانب اخر ، هي كذلك ذات علاقة غير مباشرة موجبة وقوية بدخول الفئة أ من خلال ما يتولد عنها من استهلاك اذا اخذنا في الاعتبار انه على الاقل من الناحية النظرية الميل الحدى للاستهلاك للفئة ب عال وكذلك النسبة العالية للتركيز في سوق الجملة (بشكل عام ، في الكويت ٨ر٠ من كل دينار يصرف على الاستهلاك أو الاستثمار يذهب الى سلع وخدمات مستوردة بينما يذهب المتبقى ٢ر٠ للسلع والخدمات ذات المنشأ المحلي) (٢٢) . هذا الى جانب أن جزءا منها يذهب مباشرة للفئة أ وذلك لكون البعض منهم لا زال يمسك ببعض المناصب القيادية في الجهاز الحكومي .

وفي الحقيقة أن الحكومة توظف نسبة عالية من اجمالي قوة العمل فقط

لتوفير العمالة وليس هناك أية علاقة بين الانتاجية وكلفتها . وفي الحقيقة أيضا أن انه في هذا المفهوم للوظيفة العامة فان قدرة الحكومة في الاستمرار بالزيادة النقدية لقائمة الرواتب والاجور بشكل كبير قدرة محكومة بالزيادة الكبيرة في اسعار النفط او الزيادة في انتاج النفط او توقع الزيادة في ايرادات الحكومة من مصدر ثالث كالاحتياطي النقدي مثلا . اذا كان أحد هذه الاحتمالات غير وارد ، فالرواتب والاجور وهي كما قلنا العنصر الاساسي في دخول الفئة ب يتوقع لها ان تزيد بشكل ضئيل وباستمرار كما حصل خلال السنوات ١٩٦١ — ١٩٧١ . ولكن ، ماذا يحدث لو ان الزيادة في تكاليف المعيشة كانت اكبر من الزيادة في الدخول النقدية ؟ طبيعي في هذه الحالة يصبح التدني في الدخول الحقيقية أمرا لا يمكن تفاديه . البيانات المتوفرة اثبتت ان هذه كانت الحالة في السبعينات .

في الكويت مع الاعتماد الكبير على السلع والخدمات المستوردة لا بد من استيراد معدلات التضخم في صادرات الدول الاخرى ، ومع معدلات التضخم ذات المنشأ المحلي تدنت الاجور الحقيقية . هكذا كان الحال بالنسبة للعاملين في القطاع الحكومي وهو مثال متفائل مما يجعلنا نفترض أن الوضع بالنسبة للعاملين في القطاع الخاص كان أسوأ .

وقد مكننا جدول ٤ من الوصول الى بعض الرسومات البيانية ذات معنى له صلة بموضوعنا كما يتضح ادناه .

بالرغم من الشك الممكن أن يثار حول مدى دقة وصحة الرقم القياسي للاسعار في الكويت والذي يقودنا الى الاعتقاد بان المعدلات الفعلية للتضخم كانت اكبر من ذلك (كمثال انظر الملحق (أ) وبالرغم من هذا فان الرسومات ٢ ، ٣ ، ٤ تصور مدى تخلف الاجور في اللحاق في الزيادات في الاسعاركل من مؤشر قائمة الاجور ومتوسط الاجر الحقيقي كانا في تدني في السنوات ١٩٧٢ — ١٩٧٤ كما هو واضح في الرسومات ٣ و ٤ . هذه الحقيقة سببت من الضغوط ما اضطر الحكومة الى أن تزيد رواتب وأجور موظفيها في اواخر سنة ١٩٧٤ بالرغم من انها قد سبق لها زيادتها في سنة ١٩٧٢ . ٢٣. الا ان الحكومة كانت قادرة على تبني الزيادة الاخيرة فقط لانه كان هناك زيادة كبيرة في الاسعار المعلنة للنفط في اواخر ١٩٧٣ واوائل ١٩٧٤ .

الان ، اذا قدر للحكومة أن تتدخل لاتباع نفس السياسات سواء بطريق مباشر أو غير مباشر لتحد من التدني في الدخول الحقيقية للفئة ب ، فالى جانب أن مثل هذا الاجراء سوف يؤدي الى مزيد من التدني في هذه الدخول — اذا اغفلنا الزمن القصير — لما يحمل في طياته من قوى ضاغطة لمزيد من التضخم

وبمعدلات اسرع من الزيادة النقدية في الاجور ، له كذلك بعض الضـــوابط والمحاذير اوجز اهمها فيما يلي :

أ ــ ان رغبة الحكومة في اتخاذ مثل هذا الاجراء محكومة بقدرتها على زيـــادة ايراداتها بشكل كبير وهذا بدوره محكوم بظروف وعوامل خارجة عـــن ارادتهـــا .

جدول رقم ٤ (٢٤)

الرواتب والاجور في القطاع الحكومي والرقم القياسي للاسعار

السنة	الوظائف: العدد (١)	الوظائف: ٪ ١٩٧٢=١٠٠	الرواتب والاجور (د.ك): القيمة	الرواتب والاجور (د.ك): ٪ ١٩٧٢=١٠٠	متوسط الاجر (د.ك): القيمة	متوسط الاجر (د.ك): ٪ ١٩٧٢=١٠٠	الرقم القياسي للاسعار ٪
١٩٧٢	٩٧٩٣١	١٠٠	١٥٢٢٣٢٢٨٠	١٠٠	١٥٦٥	١٠٠	١٠٠
١٩٧٣	١٠٤٧٩٤	١٠٧	١٦٢٠٦٥١١٠	١٠٦	١٥٥٦	٩٩	١٠٨
١٩٧٤	١١١٥٧٣	١١٤	١٦٨٦١٧٠٠٠	١١٠	١٥١١	٩٧	١٢٢

ب ــ الرواتب والاجور في القطاع الحكومي قد وصلت الى حدود قصوى اذا ما قورنت بانتاجية المقابلة واى تجاوز لهذه الحقيقة قد يعقد وربما يقضي على فرص التنمية في المستقبل نتيجة لارتفاع كلفتها .

جـ ــ كحقيقة علمية ، فان التضخم أيا كان مصدره يؤدي الى توزيع عكسي للدخل من ذوي الدخول المتدنية الى ذوي الدخول العالية اي بزيادة مؤشر جني ارتفاعا او بمعنى اخر يعمق من الهوة ما بين دخولهم والزيادة في الاجور تعتبر احد هذه المصادر .

د ــ ان الحل ممكن بتغيير مفهوم الوظيفة العامة وربطه بالانتاجية وتفريـــغ فائض قوي العمل الى انشطة منتجة أخرى حاليا قليلة ، على ان ذلك يبدو صعب التحقيق على الاقل في الزمن القصير والمتوسط اذا لم تتوفر القناعة بفداحة الثمن الذي يمكن ان يدفع في المستقبل .

اذن هذا المورد الاساسي في دخول الفئة ب يتعرض للتدني الحقيقي كما ان الاجراءات التي اتخذت لتفادي ذلك ادت الى المزيد من التدني ومزيد من التباعد في دخول فئتي المجتمع . من جانب اخر ، لا يحمل المستقبل ضمانات لرفع انتاجية الفئة ب مما يهيىء لهم تصورا افضل لمستقبلهم .

٢ــ المصروفات العامة : وقد شملـــت ما نسبتـــه ٨ر٣٪ من اجمالـــي الانفاق العام و ٩ر١١٪ من الانفاق الداخلي (٦٤/٦٥ــ٧٥/٧٦) . والمصروفات

العامة هي ما تشتريه الحكومة من السلع الاستهلاكية (اثاث ، قرطاسية ، سيارات ... الخ) لتغطية طلب الهيئات التابعة لها . وهذا النوع من الانفاق ذو علاقة طردية موجبة بدخول الفئة ا اذا ما اخذنا في الاعتبار التركيز في سوق الجملة .

٣ ــ الانفاق الانشائي : ويشكل هذا الباب حوالي ٢٠ر٩٥٪ من اجمالي الانفاق العام و ٣٠ر٠١٪ من الانفاق الداخلي (٦٤/٦٥ــ٧٥/٧٦) .

ويلاحظ ان مجموعة قليلة من كبرى الشركات المحلية تقوم في الغالب بتنفيذ مثل هذه المشروعات الحكومية ومعظم هذه الشركات مملوكة لنفس الفئة القائدة في حقبة ما قبل النفط . وفيما عدا بعض المشروعات المعقدة والتي قامت بتنفيذها بعض الشركات العالمية ، فان هذه الشركات قد قامت بتنفيذ معظم المشروعات الانشائية . ويتضح هنا كيف أن هذا الباب يرتبط ارتباطا طرديا مباشرا بدخول الفئة ا . وهو الى حد ما كذلك يرتبط طرديا بدخول الفئة ب لما يوفره من فرص للطلب على خدماتهم .

٤ ــ الاستملاكات (شراء الاراضي) : ويشكل حوالي ٤٤ر٨٪ من اجمالي الانفاق و ٩ر١٢٪ من الانفاق الداخلي للفترة ٦٤/١٩٦٥ ــ ٧٦/١٩٧٥ ولم يكن السبب في تبني مثل هذا النوع من الانفاق في أوائل الخمسينات هو حاجة الحكومة للارض بقدر ما كان لاغراض توزيع الدخل .

فأولا ، كان المقصود منه مساعدة الناس في اعادة بناء مساكن جديدة في الضواحي النموذجية . ثانيا ، كان عبارة عن وسيلة لاعادة التوازن في الدخول اذا ما اختل بشكل حاد عن طريق شراء الارض من الفقراء . والذي يعطي اهمية خاصة لعمليات الحكومة في هذا المجال هو أنها تعرض أعلى من السعر السوقي مقابل ما تأخذ من ارض أو عقار اخذة في الاعتبار الموقع والمساحة ومواد البناء المستعملة .

وللتحقق من الطبيعة التوزيعية لهذا الباب ، قمنا بمحاولة شخصية لتجميع عينة من البيانات الخاصة به للفترة ١٩٦١ ــ ١٩٧١ (٢٥) . فلم تكن النتائج المستخلصة من البيانات (انظر جدول ٥) أفضل مما توقعنا لها فمنها يظهر أن توزيع هذه النفقات كان أقل استواء من توزيع الدخل ذاته في الكويت مما يعني أنها لم تؤد الى مزيد من العدالة في توزيعه . ويكشف جدول (٥) عن أن معظم تلك النفقات قد ذهبت الى قلة في الطرف الاسفل منه تاركة الاغلبية لنصيب أقل من هذه النفقات .

رسم بياني (٢)

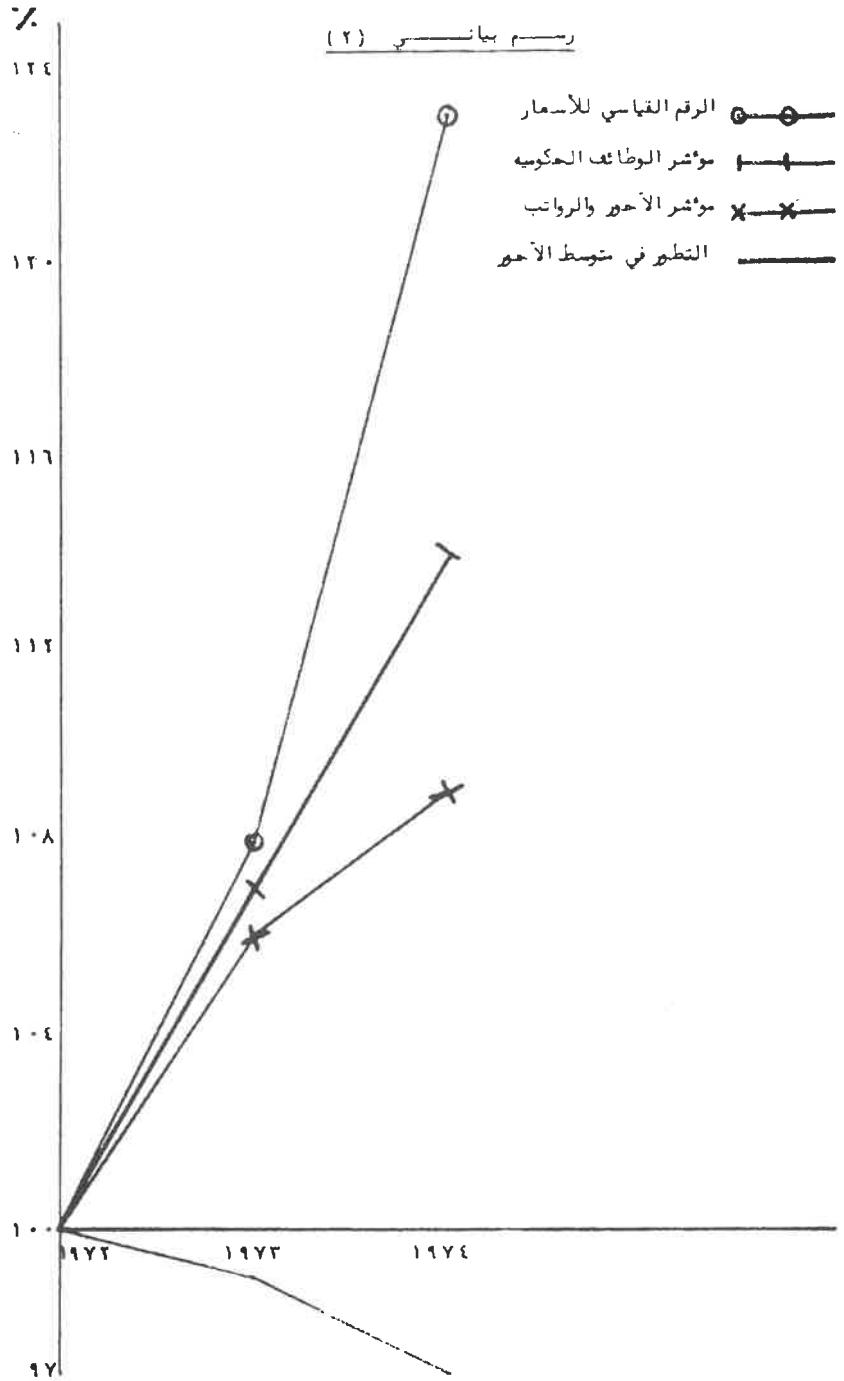
%
١٢٤
١٢٠
١١٦
١١٢
١٠٨
١٠٤
١٠٠
٩٧
١٩٧٢
١٩٧٣
١٩٧٤
الرقم القياسي للأسعار
مؤشر الوظائف الحكومية
مؤشر الأجور والرواتب
التطور في متوسط الأجور

رسم بياني رقم (٣)

قائمة الأجور الحقيقية

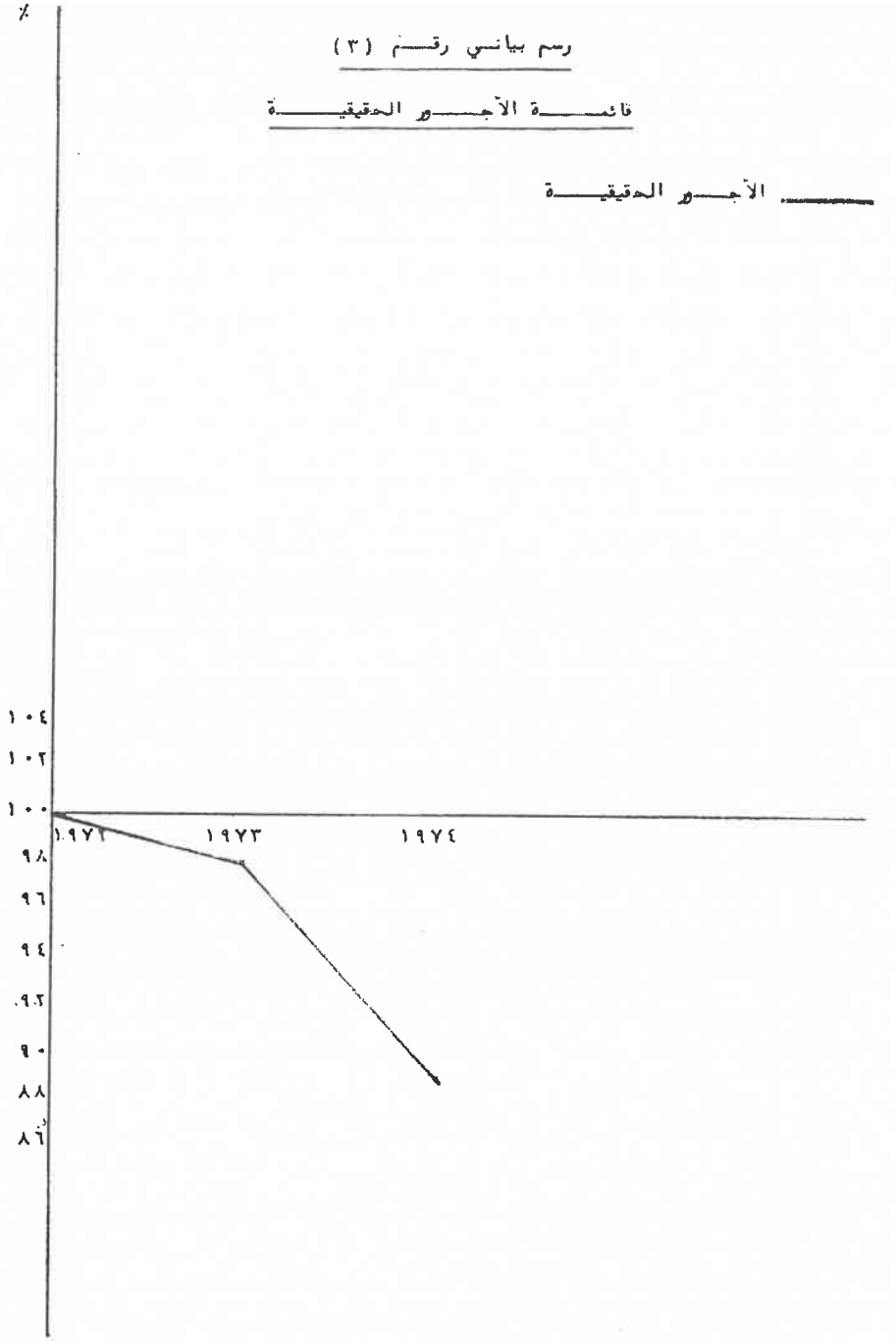

رسم بياني رقم (٤)

مؤشر متوسط الأجر الحقيقي .

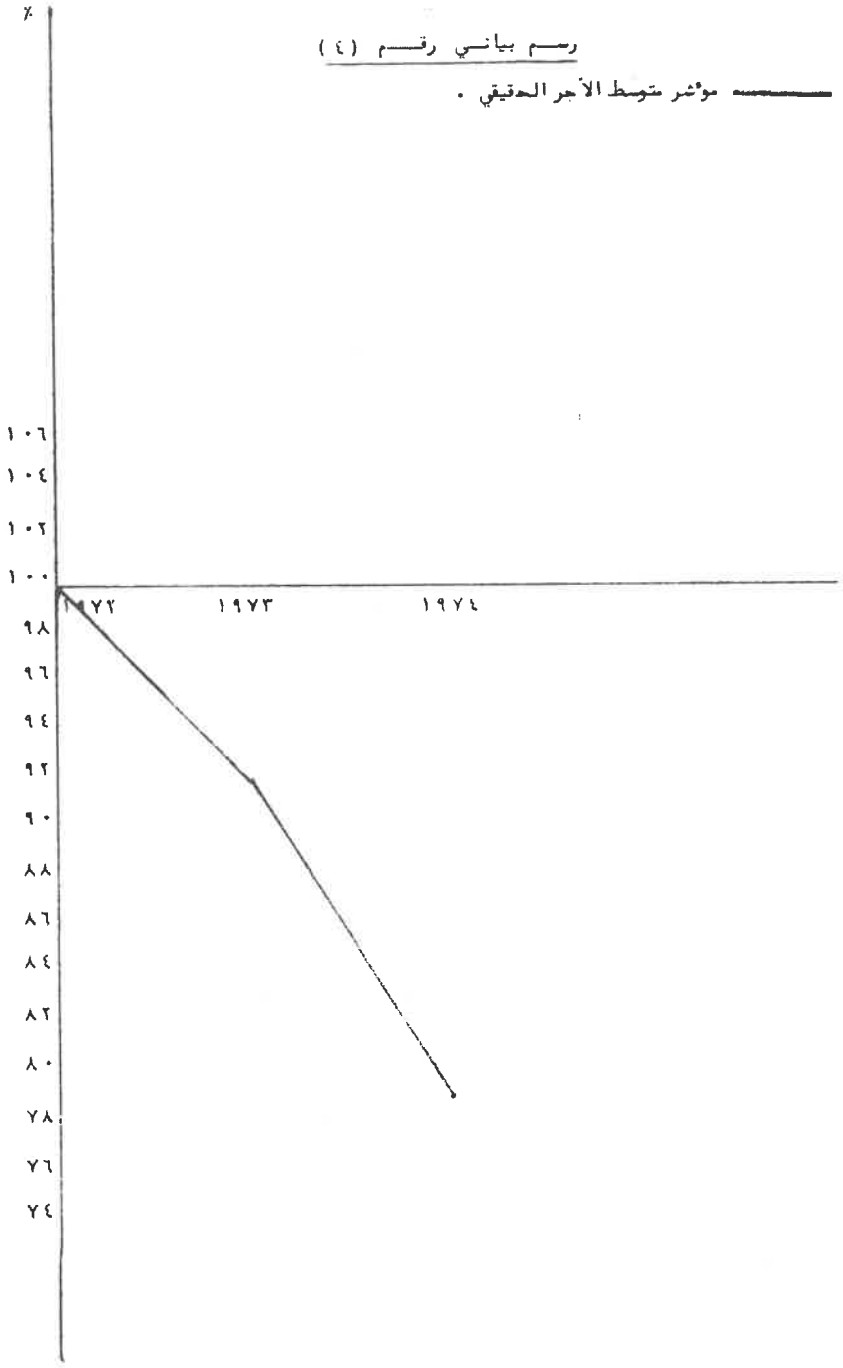

وفي محاولة لتفسير هذه الظاهرة غير المتوقعة نقوم بحصر بعض الاسباب التي ربما تكون قد ادت اليها :

أ ــ وجود بعض افراد الفئة أ في مراكز قيـــادية في الحكـــومة ادى الى معرفتهم المسبقة بخططها لشراء الارض مما حدا ببعضهم الى استغلال هذه المعرفة والقيام بشراء الاراضي العامة باستخدام نفوذهم او الخاصة بعرض اسعار اعلى من سعر السوق .

ب ــ ان هذه الفئة كانت تملك المساحات الاوسع وفي مواقع افضل (مباشرة على الساحل او في المناطق التجارية) والاحسن من حيث الشكل والمـــواد .

ج ــ بشكل عام كانوا كذلك يتمتعون بمراكز مساومة افضل .

٥ ــ النفقات غير المبوبة والمدفوعات التحويلية : وقد شكلت هـــذه النفقات حوالي ٢ر٣٠٪ من اجمالي النفقات ٢٦ . هذا الباب في معظمه نفقات خارجية نتجت عن التزامات الدول النفطية تجاه دول المواجهة العربية . ومنذ حرب ١٩٦٧ وهذا الباب اخذ في الزيادة بصورة مطلقة ونسبية ، وباستثناء بعض البنود الصغيرة ذات الطبيعة المتغيرة والتي يمكن تصنيفها تحت نفقات داخلية ، فالباب بمجمله ليس له اثار هامة على دخول فئات المجتمع وبالتالي سنقوم باهماله .

جـــدول رقم (٥) (٢٧)

توزيع الانفاق علـــى شراء الاراضي

(بالاف الدنانير)

	عدد الافراد	المعدل	٪ الاموال	٪ الافراد
بالاف الدنانير	(١)	(٢)	(٣)	(٤)
اقل من ١٠	٢ر٥٨٦	١٣ر٦٩١	٣ر٠٩	١٩ر٠٧
١٠ ــ ٢٠	٣ر٨٠٠	٥٣ر١٢٤	١٢ر٠١	٢٨ر٠٢
٢٠ ــ ٣٠	٢ر٧٩٣	٦٨ر٥١٠	١٥ر٤٩	٢٠ر٥٩
٣٠ ــ ٤٠	١ر٦٦٥	٥٧ر٢٨٨	١٢ر٩٦	١٢ر٢٨
٤٠ ــ ٥٠	٨٢٢	٤١ر٣٤٥	٩ر٣٥	٦ر٠٦
٥٠ ــ ٦٠	٥٦٣	٣٠ر٨٥٠	٦ر٩٨	٤ر١٥
٦٠ ــ ٧٠	٣٢٤	٢١ر٥٦٨	٤ر٨٨	٢ر٤٦
٧٠ ــ ٨٠	٢١١	١٥ر٥٩٠	٣ر٥٣	١ر٥٦
٨٠ ــ ٩٠	١٤٤	١٢ر٠٥٣	٢ر٧٣	١ر٠٦
٩٠ ــ ١٠٠	١١٣	١٥ر٥٨١	٢ر٣٩	٠ر٨٣
١٠٠ــ٢٠٠	٣٨١	٥٢ر٤٤٠	١١ر٨٦	٢ر٨١
٢٠٠ــ٣٠٠	٧٨	١٨ر٨٩٢	٤ر٢٧	٠ر٥٨
٣٠٠ــ٤٠٠	٢٧	٩ر٥٧١	٢ر١٦	٠ر٢٠
٤٠٠ــ٥٠٠	١٤	٦ر٢٩٩	١ر٤٢	٠ر١٠
٥٠٠ فاكثر	٣٢	٣٠ر٤٠٧	٦ر٨٨	٠ر٢٤
المجموع	١٣ر٥٦٤	٤٤٢ر٢٠٩	١٠٠ر٠٠	١٠٠ر٠٠

جدول رقم ٦ (٢٨)

معدل تزايد السكان حسب الجنسية (١٩٥٧ — ١٩٧٥)

الفترة	المعدل السنوي للكويتيين	المعدل السنوي لغير كويتيين	المتوسط
١٩٥٧ — ٦١	١٠٫٩٠	٢٠٫٩٥	١٤٫٤٨
١٩٦١ — ٦٥	١١٫٥٥	١٥٫٢٦	١٣٫٤٢
١٩٦٥ — ٧٠	١١٫٥٧	١١٫٦٤	١١٫٦١
١٩٧٠ — ٧٥	٧٫٠٧	٦٫٦٥	٦٫٨٤

السياسة الضريبية : ان الدخل الكبير والمتزايد من الايرادات النفطية قد ساعد على عدم فرض ضرائب في الاقتصاد المحلي عوضا عن انضرائب على صناعة النفط والـ ٤٪ (تزيد لحماية بعض السلع لتصـــل ١٥٪) كضرائب جمركية على الواردات . وكنتيجة فالفئة أ والتي كانت دخولهم ستكون الاكثر تأثرا بفرض ضرائب على الدخل قد افادت من غياب الضرائب مما ساعد على زيادة الفجوة في الدخول .

عوامـــل هيكليـــة :

النمـــو السكاني :

لقد ساعدت طبيعة النمو السكاني في الكويت على اتساع قاعدة الفئة ب . جدول رقم ٦ عبارة عن حساب مقارن للزيادة للسكان في الكويت،كويتيين وغير كويتيين،ما بين مسحين سكانيين . هذه الزيادة الكبيرة في السكان كانت ناشئة عن ثلاثة عناصر هي اولا ، زيادة ناتجة من الهجرة للداخل ويظهر ذلك من زيادة غير الكويتيين . ثانيا ، زيادة ناشئة من النمو الطبيعي للسكان حيث انها بلغت حوالي الـ ٤٪ سنويا ٢٩ . ثالثا ، زيادة في اعداد الكويتيين ناشئة عن عمليات التجنيس للبدو والجنسيات الاخرى . طبيعي ان غير الكويتي يأتي الى الكويت طلبا لفرص العمل المتوفرة في الكـــويت ، لذلـــك فالعاملان الاول والثالث يعتبران عناصر ذات تأثير مباشر على زيادة القاعدة السكانية للفئة ب . من جانب اخر معدلات الزيادة الطبيعية هي الاعلـــى للفئة ب ومن ثم فالعامل الثاني كذلك ساعد في زيادة القاعدة السكانية للفئة ب أكثر نسبيـــا من الفئة أ . اذن هذا العنصر أو الزيادة غير المتكافئة في القاعدة السكانيـــة لفئات المجتمع قد ساعد بدوره على سوء توزيع الدخل في الكويت .

فيما سبق حاولنا حصر الاسباب التي ادت الى الصورة غير العادلـــة لتوزيع الدخل حتى عام ١٩٧٢ — ٧٣ ، ولعل الاهم الان هو معرفة الاتجـــــاه

العام لتوزيع الدخل ما بعد هذه السنه فيما اذا كان الى الاحسن او الى الاسوأ. في محاولتنا هذه وأمام عدم توفر البيانات التي تمكننا من اجراء المقارنة بين مؤشرات توزيع الدخل لسنوات لاحقة ، سنقوم باستخدام بعض البدائل لتدلنا كمؤشرات .

في محاولة لحصر ما جد في السبعينات لكي نتمكن من ملاحقة اثره على الدخول نستطيع ان نقول بأن التغير الرئيسي كان في الزيادة الكبيرة في الايرادات النفطية للحكومة . هذه الزيادة في الايرادات الحكومية ادت الى زيادة مشابهة في الانفاق الحكومي ، ومع وجود الانحياز في السياسات والبناء الهيكلي للاقتصاد الكويتي نستطيع ان نفترض ان الاتجاه الى التوزيع غير العادل في الدخل استمر مع الزيادة في معدلاته ٣٠ . ولكي نضع هذا التصور بشكل اكثر وضوحا وقابلية للاثبات نتتبع اثر هذه الزيادة في الايرادات بالارقام من الجداول من (١٧ — ٧ و) ونحاول بايجاز ان نستخلص بعض النتائج .

اولا ، الزيادات الكبيرة في الانفاق العام مع عدم التغير في طبيعته (جدول رقم ١٧) والذي ادى فيما ادى اليه الى معدلات زيادة كبيرة في عرض النقد .

جـــدول رقم ١٧

الانفـاق العـــام

(بملايين الـدنانـير)

	٧١/١٩٧٠	٧٤/١٩٧٣	٧٦/١٩٧٥
ميزانية الـدولة	٣٠٣٫٢	٥٣٦٫٧	١٢٨٩٫٨*

المصدر : العمود ١ ، ٢ . بنك الكويت المركزي ، **التقرير السنوي السادس** ، (١٩٧٥) ، ص ٥٢ .
العمود ٣ ، بنك الكويت المركزي ، التقرير السنوي السابع .

---

* ١٥ شهر (ابريل ١٩٧٥ — يونيو ١٩٧٦) .

جـدول رقم ٧ ب

عـــرض النقـــود

١٩٧١	١٩٧٣	١٩٧٥	١٩٧٦	متوسط الزيادة السنوية
١٠٨	١٧٢	٢٨٥	٣٤٢	٪ (٧١ — ٧٥) ٣٣

المصدر : بنك الكويت المركزي ، **النشرة الاحصائية الفصلية** ، (يناير — مارس ١٩٧٦) ، ص ٢ جدول ٢ .

جدول رقـم ٧ ج

واردات الكـــويت

(مليون د.ك. ، مليـون ك.ح)

السنوات	الكميـة	القيمـة	التغير في الكمية	التغير في القيمة
٧١/١٩٧٠	١ر٩١١ر٣	٢٢٧ر٣٠	٪	٪
٧٣/١٩٧٢	١ر٩٢٩ر٨	٢٧١ر٥	٠٠	٠٠
٧٥/١٩٧٤	٢ر٣٧٣ر٧	٥١٦ر٩	١	١٩
			٢٣	٩٠

المصدر : بنك الكويت المركزي ، **التقرير السنوي السادس** ، ١٩٧٥ . ص ١٠٩ .

جـدول رقم ٧ د

الشركات الكويتية الساهمة (عينة)

متوسط أسعار السهم

الشركـــات	٧٣/١٩٧٢	٧٤/١٩٧٣	٧٥/١٩٧٤	٥ الربع الاول	٧ الربع الثاني	٩ الربع الثالث	١ الربع الرابع	٦ الربع الاول	٧ الربع الثاني	٩ الربع الثالث
بنـك الخليـج	٥١ر٠	٦٧ر٩٠	٦٣ر٣	٦١ر١	٦٦ر٣	٦٥ر٠	٧٦ر١	٨٠ر٨	٨٨ر٩	١١١ر٦
الشركة الكويتية للاستثمار	٢٠ر٨	٣٤ر١	٣٣ر٧	٣٢ر٠	٣٣ر٢	٣٦ر٨	٤٣ر٢	٥٣ر٢	٧٢ر٩	٩٧ر٠
شركة الخليج للتأسيس	٢٦ر٦	٤٥ر٧	٥٦ر١	٥٦ر٠	٥٧ر١	٥٣ر٠	٦٨ر٦	١٠٣ر٤	١٢٥ر٠	١٣٦ر٥
شركة المخازن الوطنية الكويتية	٢٤ر٩	٧٠ر٨	٨١ر٣	٨١ر٢	٨٥ر١	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠
شركة الكويت للنفـط	١٥ر٧	٢٩ر٣	٣٦ر٠	٣٦ر٠٠	٣٨ر٧	٢٤ر٠	٢٦ر٧	٢٤ر٣	٢٧ر٠	٣١ر٧
شركة الملاحة الكويتية	٢١ر٠	٤٩ر٢	٤٢ر٠	٤٣ر٨	٥١ر٨	٥٣ر١	٥٩ر٨	٦٤ر٦	٧١ر٧	٧٥ر١
شركة الفنادق الكويتية	١٠ر٩	١٩ر٨	٢١ر٧	٢٠ر٤	٢٣ر٧	١٥ر٠	٢٩ر٣	٣٤ر٥	٤٤ر٩	٥٠ر٩
شركة العقارات الكويتية	١٥ر٦	٣٧ر٠	٤٢ر٧	٤٢ر٧	٤٢ر٧	٦٦ر٤	٨٦ر٣	١٠٠ر٤	١١٤ر٩	١٥٤ر٤
شركة العقارات المتحدة	٠٠٠	٣٢ر٢	٢٦ر٨	٢٤ر٦	٢٨ر٤	٣٦ر٠	٤٦ر١	٦٤ر٨	١٠٦ر٣	١٤٢ر٠

المصدر : بنك الكويت المركزي النشرة الاحصائية الفصلية (ابريل - يونيو) (١٩٧٦) ص ٢٤

* بنك الكويت المركزي ، إدارة البحوث ، غير منشور .

جـــدول رقم ٧ *
الاقراض أكثر من ١٠٠ الف دينار

	مارس ١٩٧٣	مارس ١٩٧٤	مارس ١٩٧٥	مارس ١٩٧٦
٪ اجمالي قيمة الائتمـــان	٦٧ر٩	٧١ر٨	٧٥ر٠	٨٠ر٧

المصادر : العمود ١ ، ٢ ، ٣ بنك الكويت المركزي ، **التقرير السـنوي الخامس** ، ١٩٧٤ ص ٦٩ و ، **التقرير السنـوي السـادس** ، ١٩٧٥ ، ص ٨٧ .

العمود ٤ بنك الكويت المركزي ، ادارة الرقابـة المصرفيـة ، النشرات الداخلية ، غير منشور .

جـــدول رقـم ٧ و
الودائع الخاصة اكثر من ٢٥٠ الف دينار في البنوك المحلية*
(بالعملات المحليـة والاجنبية)

	مارس ١٩٧٢	مارس ١٩٧٣	مارس ١٩٧٤	مارس ١٩٧٥	مارس ١٩٧٦
٪ من اجمالي قيمة الودائع	٣٣ر٠	٣١ر٠	٣٠ر٠	٢٩ر٠	٤٠ر٠

المصدر : بنك الكويت المركزي ، ادارة الرقـابة المصرفية ، النشرات الداخلية ، غير منشورة .

جدول رقم (٧ ب) في سوق ذي طاقة استيعابية محدودة لم يعمل على توسعتها الى طاقتها القصوى بتبني خطط تنمية مناسبة ، لا بد وان تكـــون نتيجة معدلات زيادة تضخمية . معدلات التضخم ذات المنشـأ المحلي لهـــا

---

* باستثناء مؤسسات القطاع العام (مؤسسات القطاع المشترك التي تساهم فيهـا الحكومـة بأكثر مـن ٥٠٪) البنـــوك الخـاصة ، الصـناديق الخاصـة (ادارة الايتام والقصـر والاوقاف) .

مصدران ، هما (أ) الزيادة في أسعار السلع المستوردة الناتجة عن زيادة محلية أو زيادة في هامش الربح لتاجر الجملة اذا ما قام بزيادة أسعاره لما له من مركز احتكاري . (ب) الزيادة في أسعار السلع ذات المنشأ المحلي ولعل اهمها في هذه الفترة أسهم الشركات والاراضي والعقارات . كلا المصدرين يؤثران ايجابيا في دخول الفئة أ وسلبا في دخول الفئة ب ويمكن تلخيص هذه الاثار في الاتي :

١ — المصدر الاول يعتبر زيادة مباشرةفي دخول الفئة أ في حين انه ينعكس على زيادة الاسعار أو رفع في كلفة المعيشة مما يؤدي الى التدني الحقيقي في دخول الفئة ب .

٢ — الزيادة في أسعار السلع ذات المنشأ المحلي قد تكون في صورة ارتفاع حاد في أسعار الاسهم للشركات المحلية لا يعكس بالضرورة ارتفاعا مشابها في انتاجية هذه الشركات وهذا ما يتضح من جدول (٧ د) . الزيادة الكبيرة في أسعار هذه الاسهم تعنى زيادة كبيرة أيضا في دخول مالكيها ، ومن المنطقي أن نفترض أن ملكيتها بشكل واسع لا بد وأن تكون لمن يملك فائض رأس المال أو القدرة في الحصول عليه وهذه صفات الفئة أ . أضف الى ذلك أن حقوق التأسيس لهذه الشركات في معظمها محصورة في نفس الفئة ، وهذا عامل ايجابي قوي للزيادة في الدخول . من جانب اخر ، قد تنعكس هذه الزيادة في صورة ارتفاع حاد في أسعار الارض والعقار لا يبرره المردود المادي منهما ، وليس هناك بيانات رسمية أو حتى غير رسمية متوفرة عن التطور في أسعارهما، ولكن بالامكان اعطاء امثلة فردية عن التطور في هذه الاسعار او يكفينا أن نلاحق التطور في اسعار اسهم شركات العقار من جدول (٧ د) منذ سنة ١٩٧٢/٧٣ كمؤشر . وربما يفسر هذا التوجه أنه في الفترات التي تكون فيها معدلات التضخم عاليه تفقد النقود وظيفتها كمستودع للقيمة في حين أن الارض والعقار تكسب قيما في المقابل . والارض والعقار سلع غير متساوية التوزيع ما بين الفئة أ والفئة ب اي أنها تميل وبشكل واضح الى كونها سلعا لفئة أ ، لذا فالارتفاع في قيمتها عامل موجب وقوى للزيادة في الدخول النقدية والحقيقية للفئة أ ، في حين ان ارتفاع اسعارها قد يعنى ارتفاع في الايجارات وكلفة البناء كعناصر في كلفة المعيشة مما يعني تدني حقيقي في دخول الفئة ب وخاصة الشباب منهم .

ثانيا ، في اقتصاد مفتوح كالكويت الزيادة في الانفاق العام وعرض النقد بالاضافة الى أثره الداخلي سوف يتسبب في زيادة الطلب على الواردات كما في جدول (٦ ب) . الزيادة في الواردات تعنى زيادة مباشرة وبشكل رئيسي في دخول الفئة أ ، من جانب اخر ، يتضح من نفس الجدول ان الكويت قد استوردت

معدلات تضخم عالية مع وارداتها ففي حين زادت الكمية بـ ٢٣٪ فقط زادت من حيث القيمة بحوالي ٩٠٪ وذلك في الفترة ١٩٧٣ ــ ٧٥ دون أن يطرأ تغير جوهري في مكونات هذه الواردات . ومثال اخر ، كان الرقم القياسي لاسعار الجملة والتي في معظمها واردات ١٥٨ في سنة ١٩٧٥ مقابل ١٠٠ في ١٩٧٢ (٣١) . اذن مع وجود معدلات زيادة كبيرة للتضخم لا بد وان يتأثر سلبا الدخل الحقيقي للفئة ب وبشكل نسبي اكبر .

في حين انه ادى الى ارتفاع نقدي نسبي اقل وانخفاض حقيقي نسبي اكبر في دخول الفئة ب في سنوات ما بعد سنة حساب مؤشر جني (١٩٧٢/٧٣) مما يعني تباعدا اكبر في الدخول في السنوات الاخيرة .

كخلاصة ، زيادة اسعار السلع ذات المنشأ المحلي والخارجي وزيادة الواردات وبقاء السياسة الانفاقية كما كانت رغم الطفرات في معدلات زيادته ادى الى ارتفاع نقدي نسبي اكبر وانخفاض نسبي حقيقي اقل في دخول الفئة أ ، (٣٢) في حين انه ادى الى ارتفاع نقدي نسبي اقل وانخفاض حقيقي نسبي اكبر في دخول الفئة ب في سنوات ما بعد سنة حساب مؤشر جني (١٩٧٢/٧٣) مما يعني تباعدا اكبر في الدخول في السنوات الاخيرة .

في محاولة للبحث عن بعض المؤشرات التي تؤيد هذه الخلاصة الاخيرة امكننا العثور على اثنين ، اولا ، التسهيلات الائتمانية اكثر من ١٠٠ الف دينار زادت باستمرار ففي حين كانت تشكل ٦٧ر٩٪ من اجمالي التسهيلات في مارس ١٩٧٣ ،بلغت نسبتها الى الاجمالي ٨٠ر٧٪ في مارس ١٩٧٦ كما في جدول ٧هـ ، فعلى سبيل المثال ، كان متوسط الائتمان في سنة ١٩٧٤ حوالي ٢٤ر٧ الف دينار مما يعني ان الودائع اقل من ١٠٠الف دينار كانتكثيرة العدد ومتدنية القيمةبشكل كبير لكي يكون في امكانها أن تصل بالمتوسط الى هذا الرقم في حين أن الودائع اكثر من ١٠٠ الف دينار كانت عالية القيمة واكبر من هذا الرقم بكثير لكي تشكل ٧١ر٨ من اجمالي التسهيلات الائتمانية . هذا الاتجاه يعكس أيضا مدى انحياز مؤسسات الاقراض . ويفسر بنك الكويت المركزي هذه الزيادة فيقول :

« وربما يعود السبب في ذلك جزئيا الى تطور حجم عمليات المبادلة في سوق الاسهم المحلية وما نجم عن ذلك من بروز نوع جديد من التسهيلات المصرفية الكبيرة الحجم التي منحت لعدد من كبار المتعاملين في هذا السوق . يضاف الى ذلك أن التوسع الذي شهده الاقتصاد القومي وما رافق ذلك من نمو في الفعاليات (الانشطة) الاقتصادية كالتجارة والعقارات والانشاءات في الوقت الذي تسجل فيه اسعار السلع الاستهلاكية والمواد الانشائية في الخارج سلسلة ارتفاعات مستمرة » . (٣٣)

ثانيا ، المؤشر الثاني الذي يدل على اتجاه الزيادة في ثروات الفئة أ هـــو النسبة العالية والمتزايدة لودائع القطاع الخاص اكبر من ٢٥٠ الف دينار حيث زادت بالنسبة الى اجمالي الودائع من ٣٣٪ في مارس ١٩٧٣ الى ٤٠٪ في مارس ١٩٧٦ كما في جدول رقم (٧ و) ، وهذه الودائع عالية القيم لا بد وأن تكون في معظمها تخص الفئة أ .

والسؤال الان ، ما هي ابعاد وتكاليف المشكلة في المدى الطويل مع الاخذ في الاعتبار عامل الوقت لاهميته في ظروف الكويت الحالية ؟ . في الجزء الاخير من هذه الدراسة سوف نحاول القاء بعض الضوء على الاجابة لهذا السؤال .

خـــلاصـــة

من المفـــروض :

١ ـــ على الصعيد النظري على الاقل ، أن يكون معامل توزيع الدخل في الكويت منخفضا لان هناك عدة عوامل من شأنها أن تجعل مؤشر جني في الكويت يقارب على الاقل شبيهه في الدول الراسمالية المتقدمة . هذه العوامل هـــي أولا ، غياب الانقسامات الريفية والحضرية وما يترتب عليها من مشاكل القطاعات التقليدية والحديثة ، وثانيا ، عدم وجود تنمية حقيقية وتطور اقتصادي بالمعنى الصحيح في المراحل الاولى من عصر النفط . ثالثا ، مستوى الدخل الفردي الذي بلغ عدة أضعاف مستوى الـ ٥٠٠ دولار وهو المستوى الذي يفترض أن يبدأ عنده التحسن في توزيع الدخول ، رابعا ، ليس حتميا أن يسود توزيع الدخل حتى مع مراحل النمو السريع . واخيرا، الدور الهام الذي يضطلع به القطاع العام . نضيف الى ذلك انه كان من الممكن الاحتفاظ بمعامل جنى منخفضا وذلك باتباع سياسات مناسبة منذ بدء عصر النفط حيث كان هذا المعامل منخفضا . ولكن مما يدعو للدهشة أن هذا المعامل كان مرتفعا نسبيا عام ٧٣/١٩٧٢ .

٢ ـــ في البحث في الاسباب التي ادت الى ارتفاع هذا المعامل ، وجـــدنا أن مجموعة من العوامل النظرية كان لها اثار عملية على المعامل . فخصائص الناس في المراحل الاولى لعصر النفط ، والسياسات المتحيزة في الانفاق العام والضرائب والبناء الهيكلي الاقتصادي والاجتماعي للكويت قـــد تسببت في زيادة سوء توزيع الدخل . الاهم من ذلك ، هو أن هذه العوامل لا زالت تعمل.

٣ ــ لا شك أن سوء توزيع الدخل له اثاره على أي مجتمع . فلا يمكن لاي مجموعة في المجتمع أن تستمر والى الابد في الحصول على معظم المزايا بأقل التكاليف وتحول معظم التكاليف والاعباء على المجموعة التي تتلقى أقل المنافع دون أن يتسبب ذلك في نشوء مشاكل لمثل هذا المجتمع .
في شرح نظري لحالة مشابهة يقول أ . و . هيرشمان :

« في المراحل الاولى للنمو الاقتصادي السريع حيث تزداد حدة عدم المساواة في توزيع الدخول بين مختلف الطبقات والمناطق ، قد يكون تحمل المجتمع للفوارق كبيرا . وهذا التحمل يقوم باحتواء المزيد من عدم المساواة بطريقة يلعب بها الحظ دورا كبيرا . ولكن درجة التحمل هذه تشبه القرض الذي يحين وقت سداده في موعد محدد . اذا لم يتم السداد في حينه فلا بد من نشوء مشاكل أو ربما كارثة » (٣٤) .

وطبقا لهيرشمان ، فان المجتمعات المتجانسة التي يتحد فيها العنصر واللغة والدين وأهم من ذلك التجربة التاريخية المشتركة (كما هو الحال بين الكويتيين من الفئة أ والفئة ب أو بشكل عام بين الفئة ب من الكويتيين والسكان العرب من جهة وبين الفئة أ من جهة اخرى) يكون فيها درجة تحمل عدم العدالة الاقتصادية (وهو ما يشبه بأثر النفق) (٣٥) كبيرة .
ويضيف أيضا :
« ان ازدياد تحمل هذه الدول ذات المجتمعات المتجانسة لعدم المساواة يؤدي الى دفع ثمن حقيقي وربما مخيف لهذه الحالة . وكما نعلم جميعا فانه كلما كانت درجة التحمل كبيرة كلما كان رد الفعل الذي يأتي بعد فترة الترقب والانتظار عنيفا (ما لم تتخذ خطوات نحو تحقيق المساواة) . وبهذا نخلص بالقريحة الى أنه كلما كان المجتمع متجانسا كلما كان الصراع الاجتماعي في مرحلة التطور عنيفا ما لم تتمتع القيادة بالرؤية النافذة والمقدرة » . (٣٦)

وقد كان من الممكن أن تصل الكويت الى نقطة قريبة من الصدام الاجتماعي في السبعينات . حتى الان احدى الخطوات التي اتخذتها الحكومة لتخفيف حدة هذه المشكلة كانت الزيادات المباشرة وغير المباشرة في أجور العاملين وذلك تحت ضغط طلب الاغلبية عدالة أكثر في توزيع الدخل (زيادات ١٩٧٢ ، ١٩٧٤). وبجانب قصور مثل هذا الاجراء.

فان أثره على توزيع الدخول ذو أمد قصير جدا مع ملاحظة أن بعض العوامل ذات الصلة الوثيقة بالبنية الاقتصادية والسياسات المتبعة قد غطت على الاثار الايجابية لهذه الزيادات وأدت الى تردى اوضاع الذين يعملون بأجر .

وعليه ما لم يتم تغيير السياسات المتبعة أو البنية الاقتصادية والاجتماعية فانه لا مجال لتفادي اتساع الهوه في توزيع الدخل . الزيادات المباشرة في الاجور وغير المباشرة كالترقيات دون مراعاة الانتاجية يؤدي الى تأجيل حدوث المشكلة ولكن لا يحلها في المدى البعيد . الواقع أن مثل هذه المسكنات تعقد المشكلة وتصعب الحل الجذري لها . ويمكن تبرير هذه الخلاصة عند الاخذ في الاعتبار عاملان هما :

أ — لا يتوقع حدوث طفرات حقيقية مستمرة في اسعار النفط شبيهة بما حدث عامي ١٩٧٣ و ١٩٧٤ وقد تكون الزيادات قريبة من الانخفاض الحقيقي في الايرادات النفطية .

ب — أن النفط كمصدر رئيسي للايراد ايل للنضوب .

وهذان العاملان يؤثران على مقدرة الحكومة في اتخاذ القرارات في الوقت المناسب . مما يتطلب من الحكومة المبادرة الى اتخاذ قرارات شبيهة للحيلولة دون حدوث صدام اجتماعي[٣٧] وقد يتساءل المرء عما اذا كان الصراع الاجتماعي في صالح اية فئة في المجتمع ؟ وبالرغم من ان الاجابة تعتمد على وجهة نظر القاريء الا انني اعتقد أن الخسائر التي ستلحق بالمجتمع وقتئذ قد تجعل تفادي الخطر الان أمرا ضروريا . ويمكن أن يتم ذلك بمعالجة المسببات وهي التحيز في البنية الاقتصادية وفي السياسات المتبعة . ولكن بما أن البنية الاقتصادية يصعب تغييرها في المدى القصير ؛ ولاهمية عامل الزمن ، فان السياسات المتبعة يجب أن تصحح فورا .

حتى الان ، طابع المحاولات الحكومية في هذا الاتجاه يقتضي مزيدا من الجدية، وكمثال فقد اعلنت الحكومة خطتين للتنمية فالخطة الاولى (٦٧/٦٨—٧١/٧٢) والتي هدفت الى ربط الانفاق العام في تلك السنوات بأهداف الخطة لم تتبناها الحكومة رسميا على الاطلاق ، وبالتالي لم تحقق أيا من اهدافها . بعد انقضاء ثلاث سنوات على انتهاء العمل بالخطة الاولى تم الاعلان عن خطة خمسية اخرى (٧٥/٧٦ — ٧٩/٨٠) ثم عدلت لتكون (٧٦/٧٧ — ٨٠/٨١) . وهذه الاخيرة لم يتم تبنيها رسميا حتى الاشهر الاخيرة من السنة المالية (٧٦/٧٧) وربما لا تزال قيد الدراسة رغم فوات وقت البدء بتنفيذها من ابريل ١٩٧٥ او يوليو ١٩٧٦ بالنسبة للخطة المعدلة . ومع أن هناك ملاحظات عديدة على الخطتين فهما بشكل عام غير طموحتين في أهدافهما الاقتصادية الطموح المطلوب من تغير جذري في السياسات ، هناك قصور في تبنيهما لاهداف اجتماعية مطلوبة كأثرهما على توزيع الدخول والذي أصبح أحد الاهداف الاساسية في التخطيط الحديث . ولكن وبالرغم من ذلك كان من الممكن ان يساعد التبني الجدي لهما ومن ثم

التقيد بالاهداف الموضوعة عن طـريق تطـوير السياسات ومراقبـة الاداء والمحاسبة في حالتي التقصير او الابداع على البدء بالطريق الصحيح لتغيير ذي حجم مقبول في السياسات الحكومية .

يأتي هـذا في تصـوري نتيجـة للحياة السهلـة المترفـة التي اعتـاد عليها الناس منذ بداية عهد النفط . ولقد تركز انتباه الحكومة وجماعات الضغط السياسي والاجتماعي على مشاكل المدى القصير التي تهم الناس في فترة محدودة ولم يعطوا اعتبارا لمشاكل المدى البعيد . وما لم تحدث هزة تؤثر في الايرادات النفطية فان توقع تغييرات رئيسية في سياسات الحكومة يظل محدودا . وفي خطاب القاه البروفسور جونار ميردال امام المؤتمر الثلاثين لمنظمة الاغذيـة والزراعة الدولية يقول في هذا المضمون : « أخشى أننا قد تعودنا على الحياة الوادعة والاهتمام بامورنا اليومية واغفلنا التفكير في امكانية او احتمال حدوث اشياء يصعب تصورها في المستقبل » .(٣٨)

وفي الكويت فان الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي يعتمد على مقـدرة الحكومة وهذه تعتمد بدورها على الايرادات النفطية واحتمالات تزايدها وبدرجة أقل على الفائض النقدي . وبما أن الايرادات النفطية ستتناقص حتما سواء بشكل مباشر او عن طريق عدم قدرتها على ملاحقة النفقات المتزايدة فان قدرة الحكومة ستكون موضع شك ، اذا ما لم تحدث تغييرات حقيقيـة سريعـة في السياسات المتبعة ولاحقا بالبنية الاقتصادية للبلاد فان فترة الاستقرار هـذه تبدو ليست بالطويلة .

ملحـــق أ

التطور في تكاليف المعيشة في بعض اقتصاديات النفط

	١٩٧٠	١٩٧٢	١٩٧٤	١٩٧٦ ابريـل
البحـــرين	١٠٠ر٠	١١١ر٢	١٥٨ر٣	٢٠٦ر٩
ايـــران	١٠٠ر٠	١١٣ر٠	١٤٤ر١	١٧٠ر٨
المملكة العربية السعودية	١٠٠ر٠	١٠٩ر٠	١٥٤ر٢	*٢٤٨ر٧*
الكـــويت**	—	١٠٠ر٠	١٢٢ر٣	١٣٦ر١

المصـــدر : I. M. F., I. F. S., (September 1976).

* الربـــع الاول

** سنة الاساس ١٩٧٢

بالرغم من الاختلاف في سنة الاساس ما بين الكويت وهذه الاقتصاديات المشابهة ، الا ان هذا التطور المتدني في تكاليف المعيشة في الكويت يقود الى بعض الشك في دقته وطريقة حسابه وذلك لكون هذه الاقتصاديات قد مرت بظروف متشابهة في فترة السبعينات مما يدعونا الى توقع زيادات متقاربة في تكاليف المعيشة فيهم .

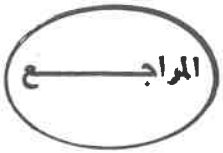

مراجع عربية :

محمد وفيق الخجا ، « الخصائص المميزة للاقتصاد الكويتي » . منشورات الجمعية الاقتصادية الكويتية ، الكويت (١٩٧٣) .

مجلس التخطيط « المجموعة الاحصائية السنوية » الكويت ، ١٩٧٥
وزارة المالية ، مشاريع الميزانيات للسنوات :٦٥/١٩٦٤ ــ ٧٦/١٩٧٥
بنك الكويت المركزي ، التقارير السنوية ، (١٩٧٢ ــ ١٩٧٦)
بنك الكويت المركزي ، النشرات ربع السنوية (١٩٧٥ ــ ١٩٧٦)

مراجع اجنبية

Abdullah, Ibrahim S.

"Expected Oil Revenue and Surplus

Debs, Richard A.

Funde of Six Arab Oil Producing Countries"
A Paper Presented to a Siminar on Investment Policies of Arab Oil Producing Countries(Kuwait City, 1974.

Berry, A.

"Changing in Income Distribution Under Development". REVIEW OF INCOME and WEALTH. September, 1974.

El-Sheik, Riad.

KUWAIT: ECONOMIC GROWTH, PROBLEMS AND POLICIES. Kuwait: Kuwait University Press, (1972/73).

Ghenery, Hollis et al.

Redistribution with Growth, World Bank and Institute of Development Studies,
University of Sussex Oxford University Press. (1974).

Hirschman, Albert O.

"The Changing Tolerence for Income Inequality in the Course of Economic Development."
QUARTERLY JOURNAL OF ECONOMIC.

Jain, Shail B.

SIZE DISTRIBUTION OF INCOME: A COMPILATION OF DATA Washington: World Bank, 1974.

Morgan James.

"The Anatomy of Income Distribution". REVIEW OF ECONOMICS AND STATISTICS. August, 1962.

Richard A.

"Petrodollars, LDC's and International Bank."
MONTHLY REVIEW. Federal Reserve Bank of New York, January, 1076.

Lewis, W Arthur.

DEVELOPMENT PLANNING. Harper and Row, New York: 1966.

Loeher, William.

"Economic Underdevelopment and Income Distribution: Recent Empirical Observation." A Paper Prepared for a Conference on Economic Development and Income Distribution, University of Colorado: at Estes Park, April 23-24, 1976.

Powelson, John P.

"Operating in Complex Society Some Hypotheses about Income Distribution and Economic Growth."
A Paper Prepared for a Conference on Economic Development and Income Distribution, University

of Colorado, at Estes Park, Colorado: April 23-24, 1976.

Paukert, F.

"Income Distribution at Different Levels of Development: A Survey of Evidence." INTERNATIONAL LABOUR REVIEW. August / September, 1973.

Ranis, Gustav.

"Growth and Distribution: Trade Offs or Complements?" A Paper presented for the Conference on Economic Development and Income Distribution, University of Colorado, at Estes Park, Colorado: April 23-24, 1976.

SPECIAL PUPLICATIONS:

I. M. F.

INTERNATIONAL FINANCIAL STATISTICS. March, 1976.

Planning Board.

"Social and Economic Impact of the Kuwait Government Compensation Increases of 1971-72 and Recommended National Compensation Policies." Prepared by Stanford Reserach Institute (S.R.I.), Kuwait: May 1974.

الهوامش والمصـــادر :

— ١

Albert O. Hirschman. "The Changing Tolerance for Income In equality in the Cource of Economic Development". Q. J. OF ECON., P. 545.

— ٢

Albert O. Hirschman. OP. CIT. P. 546.

Gustav Ranis." Growth and Distribution: Trade Offs or Complements?".

Paper Presented at the Conference and Economic Development and Income Distribution University of Colorado, Estes Park, Colorado: April 23-24 (1976), P. 545.

٣ ــ انظر على سبيل المثـــال

Jahn P. Powelson:
"Operating in Complex Society: Some Hypotheses About Income Distribution and Economic Growth". A Paper Prepared for a Conference and Economic Development and Income Distribution, University of Colorado, at Estes Park: Colorado, April 23-24, 1976, P.1.

٤ ــ

James Morgan. "The Anatomy of Income Distribution". R.E.& STAT. (August 1962), P. 240.

٥ ــ

A. Berry. "Changing in Income Distribution Under Development". REV. OF INCOME AND WEALTH. (September, 1974).

٦ ــ انظر على سبيل المثال

Hollis Ghenervet al. REDISTRIBUTION WITH GROWTH".World Bank and Institute of Development Studies University of Sussex, Oxford University Press, (1974), PP 13114.

٧ ــ الاعمال اليدوية ، صيد اللؤلؤ وصيد الاسماك ، السفر بغرض النقـــل والتجارة مع بعض الموانيء الاسيوية والافريقية ... الخ .

٨ ــ

W. Arther Lewis. DEVELOPMENT PLANNING. Harper & Rcw, Puplichers, New York: (1966). P. 89.

٩ ــ مجلس التخطيط ، المجموعة الاحصائية السنوية ، الكويت ، ١٩٧٥ ، ص. ١٥١ ، جدول رقم ١٠٥ .

١٠ ــ G. Ranis. OP. CIT. PP. 7-8

١١ ــ F. Paukert. "Income Distribution at Different Levels of Development: A Survey of Evidence." INTERNATIONAL Labour Review. (August/September 1973), P. 116.

١٢ ــ Shail B. Jain. SIZE DISTRIBUTION OF INCOME: A COMPLIATION OF DATA. Washington: World Bank, 1975.

١٥ــ مجلس التخطيط ، المصدر السابق ، ص ١٧٦ ، جدول رقم ١٢٦ .

١٤ــ مؤشرات الدلالة الاحصائية للمعاملات الثابتة كانت كالاتي :

قيم t $(t-Rebios)$ ٩٨ر٣٧ ، a = ١٦٥ر٨٠ ، α = ٩١ر٩٦ = B

مربع معامل الارتباط ٢ر $(R_j)^2$ = ٩٩٩٨ر٠ اختبار دارين وواتسون D&W = ١ر٦٥ . لم استطع اختبار مدى علاقة u_t بسابقاتها لكون السلسلة الزمنية المستخدمة (Presence of an autocorrelation) هي فقط لعشر فترات مما يمنع مثل هذا الاختبار .

١٥ــ

W. Loehr. " Economic Underdevelopment and Income Distribution. Recent Empidical Observations." Prepated for Discussion at a Conference on Economic Development and Income Distribution, University of Colorado, April 22-24, 1976, PP. 11-12.

١٦ــ

J.P. Powelson. OP. SIT. P.6.

١٧ــ مع نمو القطاعات الحديثة اناس قلائل اخرون سوف يستطيعون التعامل مع تعقيداتها . ولكن هناك حيز لقلائل فقط .

١٨ــ Ibrahim Abdallah.
"Expected Oil Revenues and Surplus Funds of Six Arab Oil Producing Countries." A Paper Presented to a Siminar on Investment Policies of Arab Oil Producing Countries (Kuwait: 1973), P.19.

١٩ــ Riad Al-Sheikh.
KUWAIT : ECONOMIC GAOWTH, PROBLEMS AND POLICIES.(A Publication of the Un-versity of Kuwait, Kuwait: (1972-73), P. 143.

٢٠ــ والمقصود العسكريون بوزارتي الدفاع والداخلية وكذلك الحرس الوطني .

٢١ــ البيانات الخاصة بالمتوسطات الشهرية للاجور والحالة التعليمية لموظفي الحكومة استقت من مجلس التخطيط ، **المصدر السابق** ، ص.ص. ٨٧ــ٨٩و ٨٠ على التوالي .

٢٢ــ محمد الخجا . « الخصائص المميزة للاقتصاد الكويتي » منشورات جمعية الاقتصاديين الكويتية ، الكويت ، (١٩٧٣) ، ص ١١ .

٢٣ــ مجلس التخطيط .

"Social and Economic Compensation Increases of 1971-1971 and Recommended National Compensation Policies." Prepared by Stanford Research Institute (S.R.I.), Kuwait: May 1974,P. 11.4.

الدراسة تقول بان الزيادة سعت بعض الشيء الى تصحيح الاختلال الكبير في دخول الكويتيين وبالتالي الفروق الطبقية . الا انها بدورها عملت بشكل مؤثر الى تقسيم الكويتيين وغير الكويتيين الى طبقات متباعدة وغير متساوية الدخول . سواء كان هذا الاثر ايجابيا ام سلبيا يعتمد في النهاية على نوع المستقبل الذي يختاره الكويتيون لانفسهم . هذا التساؤل لا يزال بدون اجابة .

٢٤ــ **المصدر :**

الاعمدة ١ ــ ٣ ، مجلس التخطيط المصدر السابق ، ص ٨٦ .

العمود ٤

I.M.F., I.F.S. (March 1976), PP. 240-41.

ربما يعود الانخفاض في متوسط الاجر النقدي خلال الفترة السابقة لقرارات التقاعد التي وضعت لتساعد في علاج التضخم الوظيفي كالقرار ٧٠/٤٩ . طبقا لهذا القرار ، اعطيت الفرصة لاي كويتي يرغب بترك الخدمة وذلك باضافة ١٠ سنوات الى سني خدمته بالاضافة الى ربع الراتب ناقصا العلاوات والبدلات وذلك اذا كان قد قضى مدة محددة في الوظيفة . كنتيجة هو لن يفقد الكثير بتركه الخدمة . مع نهاية ١٩٧٢ ، ٥٦٩ من كبار الموظفين والذين فاقت رواتبهم متوسط الاجر السنوي قد تركوا الخدمة في حين كثيرون ممن تقل مرتباتهم عن هذا المتوسط قد وظفوا (البيانات الخاصة بالتقاعد غير منشورة وقد جمعت في دائرة البحوث ، بنك الكويت المركزي في اواخر ١٩٧٢ واوائل ١٩٧٣) .

٢٥ ــ السبب في اختيار هذه الفترة الزمنية هو ان استخدام الكويت لعملتها الجديدة (الدينار الكويتي) قد بدأ في عام ١٩٦١ . كما انه من الصعوبة بمكان تصنيف عدد مساو كما في جدول ٥ مع ايجاد اسعار صرف مناسبة بين الروبية والدينار في كل فترة لما قبل ١٩٦١ . الفترة اللاحقة اي السبعينات لم تكن بياناتها متوفرة اثناء القيام بتجميع هذه البيانات .

٢٦ــ كل الاحصاءات المتعلقة بهذه التقسيمات الخمسة للانفاق العام مأخوذة من وزارة المالية ، مشاريع الميزانية العامة للاعوام ١٩٦٤/٦٥ــ١٩٧٥/٧٦

٢٧ــ وزارة المالية ، ادارة املاك الحكومة ، غير منشورة ، تجميع شخصي (١٩٧٢) .

٢٨ــ **المصدر** : للسنوات ١٩٥٧ ــ ٦١ ، ١٩٦١ ــ ٦٥ ، ١٩٦٥ ــ ٧٠ . مجلس التخطيط « **المصدر السابق** » ص ٢١ ،
للسنوات ٧٠ــ٧٥ ، مجلس التخطيط « **المجموعة الاحصائية السنوية** » (١٩٧٦) ، في سبيله للنشر .

٢٩ــ كمثال ، بلغ معدل المواليد في الكويت حوالي ٤٥ بالالف في حين كان معدل الوفيات حوالي ٥ بالاف ، اي بزيادة صافية ٤٪ سنويا وهو الحد الاقصى لمقدرة البشر على التكاثر .

٣٠ــ العوامل التي تعود الى خصائص البشر قادت الى عوامل هيكلية مثل التركيز في سوق الجملة ، التركيز في اسواق رأس المال والى انحياز هيئات الاقراض .

٣١ــ I.M.F. OP. CIT, PP. 240-41.

قد يكون جزء من هذا الارتفاع ذا منشأ داخلي .

٣٢ــ من الاهمية بمكان ان ننوه الى بعضا من الفئة ب قد استغل ظروفا مواتية في الفترة الاخيرة وتجاوز الخط النظري الذي يفصل ما بين الفئتين ولحق بالفئة أ هذا كان ممكنا لتلاشي الفروق الحادة التي تعود الى خصائص البشر والتي كانت تحد من قدرة الفئة ب في التعامل في الظروف المعقدة للاقتصاديات الحديثة .

٣٣ــ بنك الكويت المركزي ، **التقرير السنوي الخامس** ، ١٩٧٤ ، ص ١٠٤ .

٣٤ــ A.O. Hirschman. OP.CIT. P. 545.

٣٥ــ A.O. Hirschman. I.BID. P. 545.

في محاولة لشرح ماهية تأثير النفق يقول : « لنفرض انني اقود سيارة داخل نفق به حارتين للسير في اتجاه واحد يفصل بينهما خط يمنع تجاوزه ، ولنفرض ان السير معطل بحيث تتوقف كل السيارات على الجانبين على مرمى البصر (وهو بالطبع قصير في النفق) . انا اقف في الجانب الايسر بينما تبدأ السيارات في الجانب الايمن في التحرك . من الطبيعي في هذه الحالة ان ترتفع معنوياتي لتوقعي انتهاء الاختناق المروري . وبالرغم من انني لم اتحرك بعد

الا انني احسن حالا لانني اتوقع ان يتحرك الجانب الذي اقف فيه في اية لحظة . ولكن لنفترض ان املي قد خاب واستمر السير في الجانب الايمن فقط . ففي مرحلة ما سوف تثور ثائرة البعض منا ويتأهبون لتصحيح عدم الانصاف البين هذا وذلك باتخاذ خطوة عملية مباشرة (كالتخطي غير القانوني للخطوط التي تفصل بين حارتي الطريق) . ويمكننا ان نتصور أن الجانب الايمن من الطريق يمثل الفئة ا والجانب الايسر يمثل الفئة ب في دراستنا عن الكويت .

٣٦— A.O. Hirschman. I.BID. P. 555.

٣٧— ويمكن أن تكون البحرين مثالا صالحا الان ، ولكنه كذلك مثال متفائل لان وضع البحرين الان محاطة بدول نفطية غنية جدا لن يتكرر في المستقبل . على العكس ربما الضغوط الخارجية الناتجة عن ظروف متشابهة يجعل للصراع جانبين .

٣٨— B. Higgings. ECONOMIC DEVELOPMENT PROBLEMS, PRINCIPLES AND POLICIES. (New York: W.W. Norton & Company Inc., 1968), P. 51.

المعرفة

مجلة ثقافية شهرية

تصدرها وزارة الثقافة والإرشاد القومي بدمشق

تعنى باصدار أعداد متخصصة عن أهم قضايا

الفكر
والأدب
والفن

في الوطن العربي

تسهم في تحريرها

نخبة من الكتاب العرب الطليعيين

رئيس التحرير : صفوان قدسي

أمين التحرير : خلدون الشمعة

المراسلات باسم رئاسة التحرير : جادة الروضة - دمشق - الجمهورية العربية السورية